عكس النقيض عند نجم الدين الكاتبي
من النقد إلى التأصيل
دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

د/ رائد عبد الجواد علي ربيع

مدرس العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا -

جامعة الأزهر

عكس النقيض عند نجم الدين الكاتبي من النقد إلى التأصيل
دراسة تحليلية مقارنة

رائد عبد الجواد علي ربيع
قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: RaedAbdulJawad.el.111@azhar.edu.eg

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف، من أبرزها: الكشف عن نقد الكاتبي لعكس النقيض عند مناطقة المسلمين المتقدمين، وبيان رأيه في هذه المسألة، وإبراز مسائل الخلاف بين مناطقة الإسلام في دراستهم لعكس النقيض، والوقوف على تطور المنطق عند مناطقة الإسلام، والكشف عن مدى قدرتهم على التحليل وضبط القوانين المنطقية ضبطًا يليق بكون المنطق معيارًا للعلوم، وإبراز أثر آراء الكاتبي على مناطقة المسلمين المتأخرين في عكس النقيض موافقة أو مخالفة، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي والمقارن، وكان من أبرز وأهم النتائج التي توصلت إليها: أن الكاتبي تابع في تعريفه لعكس النقيض شيخه أثير الدين الأبهري، وقد سبقهما في هذا التعريف أفضل الدين الباميانى، وأن آراء الكاتبي في كتبه اختلفت حول الجهة التي تنعكس إليها بعض القضايا الموجهة، وفي عكس الشرطيات، وقد اجتهد المتأخرون في توضيح الصواب في هذه الاختلافات، أو تفسيرها على وجه يخرجها عن الاختلاف، وأن القول بعكس النقيض عند الكاتبي وغيره من المتأخرين يعد تطويرًا للمنطق الأرسطي، وإثباتًا لقدرة مناطقة الإسلام على الابتكار والتجديد، ومن أهم التوصيات التي أوصيت بها: استكمال دراسة موقف الكاتبي من آراء ابن سينا في قضايا المنطق، ودراسة جهود شمس الدين السمرقندي في الدفاع عن عكس النقيض عند ابن سينا، وأثرها على المتأخرين.

الكلمات المفتاحية: عكس النقيض ، نجم الدين الكاتبي ، النقد ، التأصيل ، القضايا الموجهة ، الشرطيات.

Contraposition according to Najmuddin Al-Katibi from criticism to documenting
A comparative analytical study

Raed Abdul Jawad Ali Rabea, Department of Doctrine and Philosophy Faculty of Religious Origins and Islamic Advocacy in Tanta, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

E-mail: RaedAbdulJawad.el.111@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to achieve several objectives, most notably: to reveal Alkatibi's criticism to reverse the contradiction according to advanced Muslim scholars, to describe his opinion about this issue and to highlight the issues of disagreement between such scholars in their study to reverse the Contraposition. This research also aims to Identifying the evolution of logic according to Muslim scholars revealing their ability to analyze and adjust logical laws appropriately. Logic is a criterion for science and highlighting the impact of the Alkatibi's opinions on the late Muslim scholars about Contraposition in the case of agreement or disagreement. In this research, the analytical and comparative approach has been followed. One of the most prominent and important findings is that Al Katibi in his definition has followed his Sheikh Ether El Dien Al-Abhary. and that Al Katibi 's opinions in his books differed as to where some of the issues addressed are reflected. and, in contrast to conditional texts, the late scholars have endeavored to clarify the correctness of these differences or to interpret it in a way that omit such differences, and to say the contraposition according to Al Katibi and other late scholars after the Aristotle logic is considered a development of Aristotle logic and a proof of the ability of the Muslim scholars to innovate and innovate, and one of the most important recommendations recommended is to complete the study of Al Katibi's situation on the views of Ibn Sina about the logic issues, and to study Shams Al-Din Samarkandi's efforts to defend the contraposition of Ibn Sina and its impact on the late scholars.

Keywords: Opposite, Najmuddin Al-Katibi, Criticism, Documenting, Directed issues, Conditional texts.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن علم المنطق من العلوم المهمة في الفكر الإسلامي؛ إذ من خلال مراعاة قوانينه يتم عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر، ويتميز عند الإنسان معرفة الحق من الباطل، والصحيح من الفاسد.

والعكس –بقسميه: العكس المستوي، وعكس النقيض– هو أحد أنواع أحكام القضايا أو الاستدلال المباشر الذي يكتسب به المجهول التصديقي من المعلوم التصديقي بدون واسطة توصلنا إلى النتيجة؛ لأنه يعتمد على مقدمة واحدة، فبمعرفة العكس يستدل على تمييز الصادق من الكاذب في القضايا، وقد كان عكس النقيض عند قدماء المناطقة مقتصرًا على نوع واحد وهو ما أطلق عليه المتأخرون فيما بعد عكس النقيض الموافق، لكن بعض المتأخرين وجدوا أن عكس النقيض عند المتقدمين غير منضبط؛ ومن ثَمَّ غيروا اصطلاح المتقدمين إلى اصطلاح آخر أُطلق عليه فيما بعد عكس النقيض المخالف.

ويعد نجم الدين الكاتبي أحد أبرز مناطقة المسلمين المتأخرين الذين كان لهم تأثير بالغ في الفكر الإسلامي، وقد وجدت أنه من الذين قاموا بنقد عكس النقيض عند المتقدمين –عكس النقيض الموافق–، وعدَل عنه إلى اصطلاح آخر –عكس النقيض المخالف– سبقه به شيخه أثير الدين الأبهري، وقد قام الكاتبي بالتأصيل لهذا المفهوم الجديد، ومن هنا أردت أن أبحث هذا النقد عنده، وأقوم بتحليله ومقارنته بنقد غيره من المتأخرين؛ ليتضح لنا موقفه من هذه المسألة، وأثره فيها على المتأخرين تأييدًا أو

رفضًا؛ ومن ثَمَّ جاء هذا البحث بعنوان «عكس النقيض عند نجم الدين الكاتبي من النقد إلى التأصيل دراسة تحليلية مقارنة».

أسباب اختيار الموضوع

تتلخص أسباب اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

١- الكشف عن نقد الكاتبي لعكس النقيض عند مناطقة المسلمين المتقدمين، وبيان رأيه في هذه المسألة.

٢- إبراز مسائل الخلاف بين مناطقة الإسلام في دراستهم لعكس النقيض.

٣- الوقوف على تطور المنطق عند مناطقة الإسلام، والكشف عن مدى قدرتهم على التحليل وضبط القوانين المنطقية ضبطًا يليق بكون المنطق معيارًا للعلوم.

٤- إبراز أثر آراء الكاتبي على مناطقة المسلمين المتأخرين في عكس النقيض موافقة أو مخالفة.

إشكالية البحث

تدور إشكالية البحث حول الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- هل انتقد الكاتبي ابن سينا وزين الدين الكشي في عكس النقيض؟ وهل كان مصيبًا في نقده؟ وما موقف المتأخرين من هذا النقد؟

٢- ما التصور الذي يدور حوله فكر الكاتبي في عكس النقيض؟ وما موقف المتأخرين من هذا التصور؟

الدراسات السابقة

لم أقف -فيما أعلم- على بحث مستقل في هذا الموضوع.

منهج البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام المنهج التحليلي والمقارن، أما المنهج التحليلي فقد استخدمته عند عرض وتحليل رأي المتقدمين في عكس النقيض، وبيان نقد الكاتبي لهم، وتوضيح رأيه الذي استقر عليه في هذه

المسألة، وأما المنهج المقارن فقد استخدمته عند المقارنة بين آرائه وآراء المناطقة المتأخرين؛ لبيان مدى اتفاقه أو اختلافه معهم.

خطة البحث

جاءت خطة هذا البحث مشتملة على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وبيانها كما يأتي:

المقدمة: وتشتمل على: أسباب اختيار الموضوع، وإشكالية البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: ويشتمل على: ترجمة موجزة لنجم الدين الكاتبي.

المبحث الأول: عكس النقيض عند ابن سينا ونقد الكاتبي له.

المبحث الثاني: عكس النقيض عند زين الدين الكشي ونقد الكاتبي له.

المبحث الثالث: رأي الكاتبي في عكس النقيض وتأصيله له.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث والتوصيات، ثم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

تمهيد

ترجمة موجزة لنجم الدين الكاتبي

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته

هو: نجم الدين علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني.

يلقب بنجم الدين، ويعرف بدَبِيران(١)، ويكنى بأبي الحسن(٢).

مولده

ولد الكاتبي في شهر رجب سنة ستمائة(٣).

شيوخه

أخذ الكاتبي عن أبرز العلماء في عصره(١)، مثل:

---

(١) انظر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: الوافي بالوفيات ٢٤٤/٢١، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ومحمد باقر بن زين العابدين الخوانساري: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ٢٧٨/٢، ٢٨٣، ٣١٧/٥، ٣١٧/٦، مكتبة إسماعيليان- طهران- قم، ١٣٩٠- ١٣٩٢هـ، وإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٧١٣/١، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية- إستانبول، ١٩٥١هـ، وخير الدين بن محمود الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ٣١٥/٤، دار العلم للملايين- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م، وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ٤٨١/٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(٢) انظر: البغدادي: هدية العارفين ٧١٣/١، وكحالة: معجم المؤلفين ٤٨١/٢.

(٣) انظر: الصفدي: الوافي بالوفيات ٢٤٤/٢١، والخوانساري: روضات الجنات ٣١٧/٥، والبغدادي: هدية العارفين ٧١٣/١، والزركلي: الأعلام ٣١٥/٤، وكحالة: معجم المؤلفين ٤٨١/٢.

١- أفضل الدين أبو عبد الله محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي، توفي سنة ٦٤٦هـ[٢].

٢- أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي، توفي سنة ٦٦٣هـ[٣].

٣- نصير الدين أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، توفي سنة ٦٧٢هـ[٤].

٤- جمال الدين أبو عبد الله محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل الحموي، توفي سنة ٦٩٧هـ[٥].

=

(١) انظر: جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي: الإجازة الكبيرة لبني زهرة، ضمن كتاب: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ٦١/٢٥، تأليف: محمد باقر المجلسي، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية- قم- إيران، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، والصفدي: الوافي بالوفيات ٧١/٣، ٧٢، والخوانساري: روضات الجنات ٣١٧/٥، والزركلي: الأعلام ٣١٥/٤.

(٢) انظر: الصفدي: الوافي بالوفيات ٧٣/٥، ٧٤، والزركلي: الأعلام ١٢٢/٧.

(٣) انظر: البغدادي: هدية العارفين ٤٦٩/٢، والزركلي: الأعلام ٢٧٩/٧.

(٤) انظر: الخوانساري: روضات الجنات ٣٠٠/٦، ٣١٢، ٣١٩، والزركلي: الأعلام ٣٠/٧.

(٥) انظر: الصفدي: الوافي بالوفيات ٧١/٣، وكحالة: معجم المؤلفين ٣١٠/٣.

تلاميذه

تتلمذ على الكاتبي وأخذ عنه جماعة من العلماء[١]، من أبرزهم:

١- فخر الدين أبو الفتح محمد بن أحمد بن عيسى القزويني، توفي سنة ٦٦٧هـ[٢].

٢- محيي الدين أبو الفضل محمد بن يحيى بن هبة الله بن المحيا العباسي الكوفي البغدادي، توفي سنة ٧٠٣هـ[٣].

٣- قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي الشيرازي، توفي سنة ٧١٠هـ[٤].

٤- جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي، توفي سنة ٧٢٦هـ[٥].

٥- قوام الدين أبو سعد عبد الله بن عبد الرحمن اليزري[٦].

٦- قوام الدين أبو علي محمد بن علي اليازري[٧].

---

(١) انظر: كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي: مجمع الآداب في معجم الألقاب ١٢٣/٣، ٤٤٠، ٥٠٤، ٥٣٣، ١٠٧/٥، ١٠٨، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر- وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، وابن المطهر الحلي: الإجازة الكبيرة لبني زهرة ٦١/٢٥، والخوانساري: روضات الجنات ٢٧٨/٢، ٢٨٣، ٣١٧/٥.

(٢) انظر: ابن الفوطي: مجمع الآداب ١٢٣/٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ١٠٧/٥، ١٠٨.

(٤) انظر: الصفدي: الوافي بالوفيات ٢٠٠/٢٥، ٢٠١، والزركلي: الأعلام ١٨٧/٧.

(٥) انظر: الخوانساري: روضات الجنات ٢٦٩/٢، ٢٨٢، وكحالة: معجم المؤلفين ٥٩٨/١.

(٦) انظر: ابن الفوطي: مجمع الآداب ٥٠٤/٣.

(٧) انظر: المصدر السابق ٥٣٣/٣.

عقيدته

يعتقد الكاتبي بمذهب الأشاعرة من أهل السنة والجماعة، ومما يدل على هذا قوله في نفي حصول واسطة بين الموجود والمعدوم: «الحق هو أنه لا واسطة بين الوجود والعدم خلافًا للقاضي وإمام الحرمين من أصحابنا، وأبي هاشم وأتباعه من المعتزلة، فإنهم أثبتوا واسطة بين الوجود والعدم وسموها بالحال، وعرفوها بأنها: صفة لموجود لا يوصف لا بالوجود ولا بالعدم»[(١)]، ويقول عند عرضه للآراء في حقيقة الرضا: «قال شيخنا أبو الحسن الأشعري: الرضا يرجع إلى الإرادة، وهو إرادة إكرام المؤمنين ومثوبتهم على التأبيد»[(٢)]، ويقول عند حديثه عن النفس الناطقة: «وأما الذين قالوا إنه [أي: الذي يشير إليه كل إنسان بقوله: أنا] ليس بجسم ولا جسماني فهم جميع الفلاسفة، ومن المعتزلة مَعمر، ومنا الإمام حجة الإسلام الغزالي –رحمه الله–»[(٣)]، ومن خلال أقواله هذه يظهر بجلاءٍ أنه يتبع المذهب الأشعري.

مذهبه الفقهي

ذكرت بعض المصادر التي ترجمت للكاتبي أنه شافعي المذهب، يقول عنه تلميذه ابن المطهر الحلي في بيان مذهبه الفقهي: «كان من أفضل علماء الشافعية، عارفًا بالحكمة»[(٤)].

---

(١) نجم الدين علي بن عمر القزويني الكاتبي: المفصل في شرح المحصل ص٢٤١، تحقيق: أ/ عبد الجبار أبو سنينة، مراجعة وتدقيق: م/ محمد أكرم أبو غوش، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٢) المصدر السابق ص٥٣١.

(٣) المصدر السابق ص١١٤٨.

(٤) ابن المطهر الحلي: الإجازة الكبيرة لبني زهرة ٦١/٢٥، وانظر: الخوانساري: روضات الجنات ٢٧٨/٢، ٢٨٣.

مؤلفاته

ألَّف الكاتبي العديد من المؤلفات في فروع العلم المختلفة، فقد صنَّف في المنطق، والفلسفة، وعلم الكلام، والفلك، ومن أبرز مؤلفاته: الرسالة الشمسية في تحرير القواعد المنطقية، وجامع الدقائق في كشف الحقائق، وشرح كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، وعين القواعد، وبحر الفوائد في شرح عين القواعد، وحكمة العين، والمنصص في شرح الملخص، والمفصل في شرح المحصل، والاعتراف بالحق، وإثبات واجب الوجود، ومناقشة تعليقات الطوسي في إثبات واجب الوجود.

وفاته

توفي الكاتبي –رحمه الله– في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وستمائة(١).

(١) انظر: الصفدي: الوافي بالوفيات ٢٤٤/٢١، والخوانساري: روضات الجنات ٣١٧/٥، والبغدادي: هدية العارفين ٧١٣/١، والزركلي: الأعلام ٣١٥/٤، ٣١٦، وكحالة: معجم المؤلفين ٤٨١/٢.

المبحث الأول

عكس النقيض عند ابن سينا ونقد الكاتبي له

يعد ابن سينا من أوائل مناطقة الإسلام الذين تحدثوا عن عكس النقيض، وسنبين تعريفه لعكس النقيض، وبيانه للعكس في القضايا غير الموجهة، ثم نذكر نقد الكاتبي له في هذه المسألة.

أولًا: تعريف عكس النقيض عند ابن سينا

عرَّف ابن سينا عكس النقيض فقال: «هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولًا»[1].

ثانيًا: بيان ابن سينا لعكس النقيض في القضايا غير الموجهة

ذكر ابن سينا عكس النقيض في القضايا المحصورة أو غير الموجهة، وبين إثبات صحة العكس فيها، فقال: «إذا قلنا: (كل ج ب)، لزم منه أن (كل ما ليس ب ليس ج)؛ وإلا فليكن (بعض ما ليس ب ليس ليس ج، فهو ج)، (فبعض ما ليس ب هو ج)، ينعكس (فبعض ما هو ج هو ما ليس ب)، وقلنا: (كل ج ب)، وإذا قلنا: (كل ما ليس ب ليس ج)، صح (كل ج ب)؛ وإلا فليصح (ليس كل ج ب)، فيكون (بعض ما هو ج مسلوبًا عنه ب)، فذلك (البعض ج وليس بب)، وقلنا: (كل ما ليس ب ليس ج)، فذلك (البعض ج وليس بج).

وإذ قلنا: (لا شيء من ج ب)، لا يلزم (لا شيء مما ليس ب ليس ج)، فإنك إذا قلت: (لا شيء من الناس حجارة)، لم يلزم أنه (ليس شيء

(١) أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا: الشفاء (المنطق ٤- القياس) ص٩٣، تحقيق: سعيد زايد، راجعه وقدم له: د/ إبراهيم مدكور، وزارة الثقافة والإرشاد القومي- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

مما ليس بحجارة ليس بإنسان)، أو (ليس شيء مما ليس بحجارة هو إنسان)، بل لزم (بعض ما ليس حجارة هو إنسان)؛ وإلا (فلا شيء مما ليس بحجارة هو إنسان)، (فلا شيء من الناس ليس بحجارة)، وكنا قلنا: (لا شيء من الناس حجارة).

وإذا قلنا: (بعض ج ب)، لزم (بعض ما ليس ب ليس ج)، فإنه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن (ج) و(ب) معًا، فيكون (بعض ما ليس ب ليس ج).

وأما قولنا: (ليس كل ج ب)، فيلزمه (ليس كل ما ليس ب ليس ج)؛ وإلا (فكل ما ليس ب ليس ج)، (فكل ما هو ج فهو ب)»[(١)].

ثالثًا: نقد الكاتبي لابن سينا في عكس النقيض

انتقد الكاتبي ابن سينا في تعريفه لعكس النقيض، وفي بيانه لعكوس بعض القضايا التي ذكرها، ويمكن أن نحدد نقده فيما يلي:

النقد الأول: ذكر الكاتبي تعريف ابن سينا لعكس النقيض، فقال: «قال الشيخ: هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولًا»[(٢)]، لكن الكاتبي ينتقد ابن سينا في هذا التعريف مبينًا أنه خاص بعكس الحمليات، ولا يتناول عكس الشرطيات،

(١) ابن سينا: الشفاء (المنطق ٤- القياس) ص٩٣، ٩٤.

(٢) نجم الدين علي بن عمر القزويني الكاتبي: جامع الدقائق في كشف الحقائق ص٣٢٤، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد إسماعيل، ود/ رائد عبد الجواد ربيع، علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية- لندن- مصر، ودار الضياء- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م، وشرح كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، لوحة ٧٨، مخطوط في مكتبة جار الله- تركيا، برقم: (١٤١٨)، وانظر له: المنصص في شرح الملخص، لوحة ٩٠، مخطوط في مكتبة شهيد علي باشا- تركيا، برقم: (١٦٨٠).

أي: إنه ليس تعريفًا جامعًا؛ لخروج الشرطيات عن التعريف، فيقول: «قال الإمام[١]: وهذا الرسم لا يتناول الشرطيات، فإن أردنا بحيث يتناولها، قلنا: إنه جعل مقابل المحكوم عليه بالسلب والإيجاب محكومًا به، ومقابل المحكوم به بالسلب والإيجاب محكومًا عليه»[٢].

لكن الكاتبي وإن تابع الرازي في هذا النقد، إلا أنه يستدرك على الرازي فيما ذكره قائلًا: «وقد عرفت ما في هذا الحد في العكس المستوي، وأنه إنما يتناول الحمليات إذا كان المراد بالمحكوم عليه في الحمليات هو الموضوع في الذكر»[٣].

ويقصد الكاتبي بقوله المذكور آنفًا أن ما وجهه للرازي من نقدٍ في تعريفه للعكس المستوي، يتحقق هنا أيضًا في تعريفه لعكس النقيض؛ ذلك أن الرازي ذكر تعريف المتقدمين للعكس المستوي، ثم استدرك عليهم فيما ذكروه، فقال: «العكس المستوي حدوه بأنه: تصيير الموضوع محمولًا، والمحمول موضوعًا، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله، والصدق والكذب بحاله[٤]، وهذا التعريف إنما يتناول عكس الحمليات فقط، فأما عكس

---

(١) انظر: فخر الدين محمد بن عمر الرازي: الملخص في المنطق والحكمة ٤٣٦/١، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد إسماعيل، ود/ أحمد صابر مصطفى، ود/ راجح هلال، مركز إحياء للبحوث والدراسات- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

(٢) الكاتبي: المنصص، لوحة ٩٠.

(٣) المصدر السابق، نفس اللوحة.

(٤) هذا تعريف العكس المستوي عند ابن سينا، وزين الدين الساوي، وشهاب الدين السهروري. انظر: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا: الإشارات والتنبيهات ٣٢١/١، تحقيق: د/ سليمان دنيا، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، وزين الدين عمر بن سهلان الساوي: البصائر النصيرية في علم المنطق ص١٢٩، تقديم وضبط وتعليق: د/ رفيق العجم، دار الفكر اللبناني- بيروت- =

الشرطيات فخارج عنه، فإذا أردنا أن يندرج فيه عكس الشرطيات، قلنا: إنه تصيير المحكوم عليه محكومًا به، والمحكوم به محكومًا عليه، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله، والصدق والكذب بحاله»[١].

وقد بين الكاتبي أن ما استدركه الرازي على تعريف المتقدمين للعكس المستوي صحيح، لكن قد تخرج الحمليات عن هذا التعريف المستدرَك، ويوضح الكاتبي هذا قائلًا: «وأما قوله: (إن هذا الحد إنما يتناول عكس الحمليات، وأما عكس الشرطيات فخارج عنه) فصحيح، لكن ما ذكره في الحد وهو قوله: (إنه تصيير المحكوم عليه محكومًا به، والمحكوم به محكومًا عليه، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله، والصدق والكذب بحاله)، في تناوله للحمليات نظر؛ لأن ذلك إنما يتناول الحمليات أن لو كان المراد بالمحكوم عليه في القضية الحملية هو الموضوع في الذكر الذي هو عنوان الموضوع، لا المحكوم عليه في الحقيقة الذي هو ذات الموضوع، أما إذا كان المراد بالمحكوم عليه ذات الموضوع، فعدم تناوله للحمليات ظاهر؛ لأنا في العكس لا نجعل تلك الذات محكومًا به، بل الموضوع في الذكر.

والحد الشامل للحملية والشرطية من غير هذا التعسف، هو أن يقال: العكس عبارة عن تبديل كل واحد من طرفي القضية بالآخر، مع بقاء الكيفية –أعني: السلب والإيجاب– والصدق»[٢].

=

لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، وشهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي: التلويحات ص١١٣، ترجمة وتحقيق: د/ أحمد كامل جيهان، ود/ صالح يالين، منشورات رئاسة جمعية المخطوطات التركية– إسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

(١) الرازي: الملخص في المنطق والحكمة ٤١٢/١.

(٢) الكاتبي: المنصص، لوحة ٨١، وانظر: شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي: الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق ص٢٩٢، ٢٩٣، اعتنى به: حاتم بن يوسف المالكي، دار الضياء– الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

ونجد الرازي في عكس النقيض يصرح بعدم اعتبار بقاء الكيف شرطًا، فيقول: «واعلم أنا شرطنا في العكس المستوي أن يكون مساويًا للأصل في الكيفية، وهو غير معتبر ههنا»[1]، أي: في عكس النقيض، ويرى الكاتبي أن ابن سينا وإن لم يصرح بهذا إلا أنه يلزمه ذلك؛ لأنه جعل عكس نقيض السالبة الكلية، موجبة معدولة الموضوع محصلة المحمول[2]،

(١) الرازي: الملخص في المنطق والحكمة ٤٣٦/١، ٤٣٧.

(٢) العدول والتحصيل: يكون بحسب كون حرف السلب جزءًا من طرفي القضية أو أحدهما، أو عدم كونه كذلك، فإن كان حرف السلب جزءًا من كل واحد من طرفي القضية أو من أحدهما، سميت القضية «معدولة»، موجبة كانت أو سالبة، فمعدولة الموضوع كقولنا: (اللاحي جماد)، ومعدولة المحمول كقولنا: (الجماد لا عالم)، ومعدولة الموضوع والمحمول معًا كقولنا: (اللاحي لا عالم)، وإنما سميت «معدولة»؛ لأن حروف السلب كـ«ليس»، و«غير»، و«لا»، إنما وضعت في الأصل للسلب والرفع، فإذا جُعل مع غيره كشيء واحد يثبت له شيء أو هو لشيء آخر، أو يسلب عنه أو هو عن شيء آخر، فقد عُدل به عن موضوعه الأصلي إلى غيره. وإن لم يكن حرف السلب جزءًا من شيء من طرفي القضية، سميت القضية «محصلة»، سواء كانت موجبة أو سالبة، كقولنا: (زيد كاتب)، و(زيد ليس بكاتب)، ووجه التسمية: أن حرف السلب إذا لم يكن جزءًا من طرفيها، فكل واحد من الطرفين وجودي محصل، وربما يخصص اسم «المحصلة» بالموجبة، وتسمى السالبة «بسيطة»؛ لأن البسيط ما لا جزء له، وحرف السلب وإن كان موجودًا فيها إلا أنه ليس جزءًا من طرفيها. فحصل بحسب العدول والتحصيل أربعة أنواع من القضايا: محصلة الطرفين كقولنا: (الإنسان عالم)، ومعدولة الطرفين كقولنا: (اللاحي لا عالم)، ومحصلة الموضوع معدولة المحمول كقولنا: (الجماد لا حي)، ومعدولة الموضوع محصلة المحمول كقولنا: (اللاحي جماد). انظر: الكاتبي: جامع الدقائق ص٢١١، وقطب الدين محمد بن محمد الرازي: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ص٢٦٣، ٢٦٤، تصحيح: محسن بيدارفر، منشورات بيدار – قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

وبناءً على هذا يكون ابن سينا والرازي لا يعتبران بقاء الكيف شرطًا، وإنما يعتبران بقاء الصدق شرطًا، وحول هذا يقول الكاتبي: «واعلم أن الشيخ والإمام شرطا في العكس المستوي أن يكون موافقًا للأصل في السلب والإيجاب، وهو غير معتبر في عكس النقيض على ما ستعرفه من بعد أن الشيخ جعل عكس نقيض السالبة الكلية، موجبة معدولة الموضوع محصلة المحمول، وبقاء الصدق شرط، وإن كان الشيخ لم يتعرض له»(١).

ويؤكد الكاتبي على هذا أيضًا في «جامع الدقائق في كشف الحقائق»، حيث يذكر تعريف ابن سينا لعكس النقيض، وما قاله في عكس نقيض السالبة الكلية، ثم يبين أنه لما كان عكسها مخالفًا لكيفية الأصل، فإنه يلزم على ذلك أن ابن سينا لا يعتبر بقاء الكيفية في عكس النقيض، وإنما يعتبر بقاء الصدق فقط، وإن كان ابن سينا لم يتعرض لهذا ويصرح به، يقول الكاتبي: «عكس النقيض: قال الشيخ: هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولًا.

ثم قال في عكس نقيض السالبة الكلية: إذا قلنا: (لا شيء من ج ب)، لزمه بطريق عكس النقيض (بعض ما ليس ب ج)؛ وإلا (فلا شيء مما ليس ب ج)، وينعكس إلى قولنا: (لا شيء من ج ليس ب)، وكان معنا (لا شيء من ج ب)، هذا خلف.

وعُلم من ذلك أن الشيخ لا يعتبر بقاء الكيفية في عكس النقيض، بل بقاء الصدق فقط؛ إذ لا بد من ذلك، وإن كان ما صرح به»(٢).

النقد الثاني: يرى الكاتبي أن ما ذكره ابن سينا في تعريفه لعكس النقيض، وفي بيانه لعكوس بعض القضايا «لا يتم لا في نفس الأمر،

(١) الكاتبي: المنصص، لوحة ٩٠.

(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٢٤.

ولا على مذهبه في عكس النقيض»[1]، أي: إن كلام ابن سينا في عكس النقيض غير صحيح في نفس الأمر، أي: باعتبار الأدلة على صحة العكس المتفق عليها بين المناطقة، كما أنه غير صحيح على مذهبه، أي: باعتبار الحد الذي ذكره لعكس النقيض، وقد أخذ الكاتبي يبين هذين الأمرين على النحو الآتي:

الأمر الأول: يرى الكاتبي أن ما ذكره ابن سينا في عكس النقيض لا يتم في نفس الأمر، ويتحقق هذا عند عكسه للقضية الموجبة الكلية وهي (كل ج ب)، حيث ذهب إلى أنها تنعكس بعكس النقيض إلى (كل ما ليس ب ليس ج)، وهذا العكس قضية موجبة كلية معدولة الطرفين، وعند إجراء دليل الخلف لإثبات صحة العكس[2]، يكون هكذا: لو لم يصدق هذا العكس وهو (كل ما ليس ب ليس ج)، لصدق نقيضه، وهذا العكس قضية موجبة كلية معدولة الطرفين، فنقيضها سالبة جزئية معدولة الطرفين وهي (ليس بعض ما ليس ب ليس ج).

---

(١) الكاتبي: شرح كشف الأسرار، لوحة ٧٨.

(٢) إثبات صحة العكس: أي: بيان لزوم العكس للأصل، وللمناطقة في بيان عكوس القضايا ثلاثة طرق: الأول: الخلف، وهو ضم نقيض العكس مع الأصل؛ لينتج محالًا. الثاني: الافتراض، وهو فرض ذات الموضوع شيئًا معينًا، وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه؛ ليحصل مفهوم العكس، وهو لا يجري إلا في الموجبات والسوالب المركبة؛ لوجود الموضوع فيها، بخلاف الخلف فإنه يعم الجميع. الثالث: العكس، وهو أن يُعكس نقيض العكس؛ ليحصل ما ينافي الأصل، فيكون نقيض العكس محالًا، فيكون العكس حقًّا. انظر: قطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٣٥٦، ٣٥٧، وسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني: شرح الشمسية في المنطق ص٢٩٨، ٢٩٩، تحقيق: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين- عمَّان- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

ولما كانت السالبة الجزئية لا تصلح مقدمة لقياس من الشكل الأول؛ لانتفاء الإيجاب إذا كانت صغرى، وانتفاء الكلية إذا كانت كبرى[١]؛ لذلك كانت هذه القضية غير صالحة لأن تضم إلى القضية الأصلية؛ لينتظم منهما قياس على طريقة دليل الخلف، لكن الكاتبي يرى أن ابن سينا نظر إلى أن هذه القضية سالبة معدولة المحمول، فقال: إنها في قوة قضية موجبة جزئية محصلة المحمول؛ لأن سلب السلب إيجاب، فقال: إنها في قوة قولنا: (بعض ما ليس ب ج)، وعليه يمكن أن نضمها إلى الأصل، وينتظم منهما قياس هكذا: (بعض ما ليس ب ج، وكل ج ب)، ينتج: (بعض ما ليس ب هو ب)، وهذه نتيجة باطلة؛ لما فيها من إثبات الشيء لنقيضه، فالعكس صحيح.

وبهذه الطريقة استدل ابن سينا بدليل العكس أيضًا، حيث عكس (بعض ما ليس ب ج) بالعكس المستوي إلى (بعض ج ليس ب)، وهو يخالف القضية الأصلية التي هي (كل ج ب)، فيكون نقيض العكس محالًا، والعكس صحيح[٢].

وقد انتقد الكاتبي ابن سينا في ذلك مبينًا أن المحمول في عكس النقيض الذي ذكره وهو (كل ما ليس ب ليس ج)، إما أن يكون هو سلب الجيم أو عين الجيم، فإن كان المحمول هو سلب الجيم، فتكون القضية

(١) يشترط في الشكل الأول بحسب كيفية المقدمات وكميتها أمران: أحدهما بحسب الكيفية إيجاب الصغرى، وثانيهما بحسب الكمية كلية الكبرى. انظر: الكاتبي: جامع الدقائق ص٤٠١، وقطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٣٩٢.

(٢) انظر: د/ محمد شمس الدين إبراهيم سالم: تيسير القواعد المنطقية شرح للرسالة الشمسية ١/١٩٠، ١٩١ بتصرف، مطبعة دار التأليف– مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

موجبة كلية معدولة الطرفين، ويكون نقيضها سالبة جزئية معدولة الطرفين، وهي لا تستلزم الموجبة المحصلة المحمول؛ لأن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول، وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص، ومعنى هذا أن السالبة المعدولة المحمول تصدق عند عدم وجود الموضوع، أما الموجبة المحصلة المحمول فلا تصدق عند عدم وجوده، ولما كان يمتنع استلزام العام للخاص، فإن البرهان على لزوم العكس للأصل لا يتم، وإن كان المحمول هو عين الجيم، فتكون القضية سالبة كلية معدولة الموضوع محصلة المحمول؛ وحينئذٍ يتم ما ذكره ابن سينا لإثبات صحة عكس النقيض، لكن يكون قد جعل عين الموضوع محمولًا، وهذا يناقض ما ذكره في تعريف عكس النقيض.

وفي هذا يقول الكاتبي: «وأما الأول وهو أن الحد المذكور لا يتم في نفس الأمر؛ فلأنه قال في عكس نقيض الموجبة الكلية: إذا صدق قولنا: (كل ج ب) يلزمه (كل ما ليس ب ليس ج)؛ وإلا (فبعض ما ليس ب ج)، وهو مع الأصل ينتج: (بعض ما ليس ب هو ب)، وإنه محال.

وهذا فيه نظر؛ لأن المحمول فيما ذكره من القضية، أعني في قولنا: (كل ما ليس ب ليس ج)، إن كان هو سلب الجيم حتى تكون القضية موجبة معدولة الطرفين، كان نقيضها سالبة جزئية معدولة الطرفين، وهي قولنا: (ليس بعض ما ليس ب ليس ج)، وذلك لا يستلزم الموجبة المحصلة المحمول التي ذكرها، وهي قولنا: (بعض ما ليس ب ج)؛ لما عرفت أن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول، وامتناع استلزام العام للخاص، على أنا نقول: الموجبة المحصلة المحمول لا يجوز أن تكون لازمة لنقيض الموجبة المعدولة المحمول؛ إذ لو جاز لزومها إياها لجاز كذب النقيضين، أعني: الموجبة المعدولة المحمول ونقيضها؛ لجواز كذب هاتين الموجبتين، أعني: الموجبة المعدولة المحمول والموجبة

المحصلة المحمول عند عدم الموضوع، وجواز كذب الملزوم عند جواز كذب اللازم، وبهذا البرهان تبين أن الموجبة المعدولة المحمول لا يجوز أن تكون لازمًا لنقيض الموجبة المحصلة المحمول.

وإن كان المحمول فيها عين الجيم حتى تكون القضية سالبة معدولة الموضوع محصلة المحمول يتم البرهان المذكور، لكن عاد ما ذكرناه من جعل عين الموضوع محمولًا»[١].

وقد ذكر الكاتبي هذا النقد أيضًا في «جامع الدقائق»، وحول هذا يقول: إن ابن سينا «قال أيضًا في عكس نقيض الموجبة الكلية: إذا قلنا: (كل ج ب)، لزمه (كل ما ليس ب ليس ج)؛ وإلا (فبعض ما ليس ب ج)، وهو مع الأصل ينتج: (بعض ما ليس ب هو ب)، وإنه محال.

وهذا أيضًا فيه نظر؛ لأنه إن جُعل المحمول في قوله: (كل ما ليس ب ليس ج) سلب الجيم بمعنى العدول، أو بمعنى السلب، حتى تكون موجبة معدولة الطرفين، أو سالبتهما، كان نقيضه (ليس بعض ما ليس ب ليس ج)، وهو لا يستلزم قولنا: (بعض ما ليس ب ج)؛ لأن السالبة المعدولة المحمول وسالبته، أعم من الموجبة المحصلة المحمول، وإن جُعل عين الجيم حتى تكون سالبة معدولة الموضوع، أو سالبة محصلة المحمول، تم البرهان المذكور، لكن عاد ما قلناه من جعل عين الموضوع محمولًا»[٢].

الأمر الثاني: يرى الكاتبي أن ما ذكره ابن سينا في تعريف عكس النقيض لا يتم على مذهبه، ويقصد بهذا عدم اطراد الحد الذي ذكره ابن سينا؛ لأنه عند عكسه للقضية السالبة الكلية جعل عين الموضوع محمولًا، وهذا خلاف ما قرره في التعريف، وفي هذا يقول الكاتبي: «أما الثاني فلأنه

(١) الكاتبي: شرح كشف الأسرار، لوحة ٧٨، وانظر له: المنصص، لوحة ٩٠.
(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٢٥.

جعل في عكس نقيض السالبة الكلية عين الموضوع محمولًا؛ لأنه قال: إذا صدق (لا شيء من الإنسان بحجر)، يلزمه (بعض ما ليس بحجر إنسان)، ومعلوم أن الإنسان عين الموضوع في الأصل»[١]، فهنا جعل عكس نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية معدولة الموضوع محصلة المحمول، وعلى مقتضى تعريفه كان ينبغي أن يقال في عكس النقيض: (لا شيء مما ليس بحجر ليس بإنسان)[٢].

وقد ذكر الكاتبي هذا النقد أيضًا في بعض كتبه[٣] وأضاف لما ذكره آنفًا أن دليل العكس الذي ذكره ابن سينا لإثبات صحة عكس نقيض السالبة الكلية لا يُسلَّم له؛ إذ لا يتحقق الخلف الذي زعمه، وحول هذا يقول الكاتبي: إن ابن سينا «قال في عكس نقيض السالبة الكلية: إذا قلنا: (لا شيء من ج ب)، لزمه بطريق عكس النقيض (بعض ما ليس ب ج)؛ وإلا (فلا شيء مما ليس ب ج)، وينعكس إلى قولنا: (لا شيء من ج ليس ب)، وكان معنا (لا شيء من ج ب)، هذا خلف...، وهذا فيه نظر:

أما أولًا: فلأن ما ذكره في عكس نقيض هذه السالبة لا يوافق حده؛ لأنه جعل عين الموضوع محمولًا.

(١) الكاتبي: شرح كشف الأسرار، لوحة ٧٨.

(٢) انظر: قطب الدين محمد بن محمد الرازي: لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ٣٤٧/٢ في الهامش، صححه وقدم له وعلق عليه: أبو القاسم الرحماني، مؤسسة پژوهشي حكمت وفلسفة إيران– طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

(٣) انظر: الكاتبي: المنصص، لوحة ٩١، وجامع الدقائق ص٣٢٤، ٣٢٥.

وأما ثانيًا: فلأنا لا نسلم أن قولنا: (لا شيء من ج ليس ب)، مع قولنا: (لا شيء من ج ب) مما يمتنع صدقهما، فإنه يجوز صدقهما معًا لعدم الموضوع»[١].

تعقيب

إذا تأملنا في تعريف ابن سينا لعكس النقيض، وبيانه لعكس القضايا، ودققنا النظر في نقد الكاتبي له، فإنه يتبين لنا ما يلي:

أولًا: إن النقد الأول الذي ذكره الكاتبي في أن تعريف ابن سينا لعكس النقيض خاص بالحمليات، ولا يتناول الشرطيات، هو نقد صحيح، والكاتبي كما ذكرنا متأثر في هذا النقد بالرازي، وقد قال بهذا النقد أيضًا شمس الدين السمرقندي[٢] وهو من المعاصرين للكاتبي.

ثانيًا: يتفق الكاتبي في الأمر الأول من نقده الثاني مع بعض المناطقة كالرازي[٣]، وأفضل الدين الخونجي[٤]، وفخر الدين البندهي[٥]،

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٢٤، ٣٢٥ باختصار.

(٢) انظر: شمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي: قسطاس الأفكار في المنطق ص٣٢١، تصحيح وتقديم وتحقيق: أسد الله فلاحي، مؤسسة پژوهشي حكمت وفلسفة إيران- طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، وشرح قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار، لوحة ٧٨، مخطوط في مكتبة راغب باشا- تركيا، برقم: (٩٠٣).

(٣) انظر: الرازي: الملخص في المنطق والحكمة ٤٣٧/١.

(٤) انظر: أفضل الدين محمد بن نامور الخونجي: كشف الأسرار عن غوامض الأفكار ص١٤٧، تقديم وتحقيق: خالد الرويهب، مؤسسة پژوهشي حكمت وفلسفة إيران- طهران، ومؤسسة مطالعات إسلامي دانشگاه آزاد برلين- ألمانيا، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ٢٠١٠م.

(٥) انظر: فخر الدين علي بن البديع البندهي: شرح المقدمة في علم المنطق، لوحة ٨١، مخطوط في مكتبة لاله لي- تركيا، برقم: (٢٦٦٣).

وأثير الدين الأبهري[١]، وسراج الدين الأرموي[٢]، حيث يرى هؤلاء المناطقة أن ابن سينا أخطأ في عكس نقيض الموجبة الكلية عندما جعل الموجبة المحصلة المحمول مستلزمة للسالبة المعدولة المحمول؛ لأن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا تستلزمها، يقول أفضل الدين الخونجي بعد ذكره لتعريف عكس النقيض عند ابن سينا: إنه «لا يتم...؛ لأنه قال في عكس نقيض الموجبة الكلية: إذا قلنا: (كل ج ب)، يلزمه (كل ما ليس ب ليس ج)، فإن كان المحمول في هذا القضية سلب الجيم، كانت موجبة معدولة الطرفين، ونقيضها سالبة معدولة الطرفين، ولم يلزم نقيضه ما ذكر من الموجبة المحصلة المحمول وهو قوله: (بعض ما ليس ب ج)؛ لأن الموجبة المحصلة المحمول أخص من السالبة المعدولة المحمول، والموجبة المحصلة المحمول لا يجوز أن تكون لازمة لنقيض الموجبة المعدولة المحمول؛ وإلا لجاز كذب النقيضين؛ لجواز كذبهما عند عدم الموضوع»[٣].

ويتبين لنا أن الكاتبي وإن كان متأثرًا بالرازي ومن تابعه فيما ذكروه من نقدٍ إذا جُعل المحمول هو سلب الجيم، إلا أنه قد زاد عنهم فيما بينه من نقدٍ إذا جُعل المحمول هو عين الجيم؛ إذ ذكر أنه يلزم على ذلك جعل عين الموضوع محمولًا، وهو ما لم يذكره هؤلاء المناطقة.

(١) انظر: أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري: كشف الحقائق في تحرير الدقائق ص١٠٧، تحقيق: حسين صاري أوغلي، إستانبول، ٢٠٠١م.

(٢) انظر: سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي: بيان الحق ولسان الصدق، لوحة ٢١، مخطوط في مكتبة عاطف أفندي- تركيا، برقم: (١٥٦٧).

(٣) أفضل الدين الخونجي: كشف الأسرار ص١٤٧ باختصار.

ثالثًا: يتفق الكاتبي في الأمر الثاني من نقده الثاني الذي بين فيه أن ابن سينا جعل في عكس نقيض السالبة الكلية عين الموضوع محمولًا، مع بعض المناطقة كالرازي[١]، وأفضل الدين الخونجي[٢]، وفخر الدين البندهي[٣]، وأثير الدين الأبهري[٤]، وسراج الدين الأرموي[٥]، كما يتفق الكاتبي مع أثير الدين الأبهري فيما ذكره من نقدٍ في أن إثبات ابن سينا لصحة عكس نقيض السالبة الكلية غير مسلَّم له؛ لعدم تحقق الخلف الذي يراه ابن سينا، يقول أثير الدين الأبهري منتقدًا لابن سينا في هذه المسألة: «وأما السالبة الكلية فزعم أنه إذا صدق (لا شيء من ج ب)، (فبعض ما ليس ب ج)؛ وإلا (فلا شيء مما ليس ب ج)، (فلا شيء من ج ليس ب)، وقد كان (لا شيء من ج ب)، هذا خلف، وفيه نظر أيضًا؛ لأنه جعل عين الموضوع محمولًا، فلا يكون هو عكس النقيض؛ ولأن قولنا: (لا شيء من ج ليس ب)، مع قولنا: (لا شيء من ج ب)، ليس بخلف؛ لأن السالبة البسيطة مع السالبة المعدولة قد يجتمعان على الصدق عند كذب الموضوع»[٦].

رابعًا: هل وافق متأخرو المناطقة الكاتبي وغيره من المتأخرين في نقدهم لابن سينا؟ إننا نجد متأخري المناطقة ينقسمون تجاه هذه المسألة إلى فريقين:

---

(١) انظر: الرازي: الملخص في المنطق والحكمة ١/٤٤٠، ٤٤١.

(٢) انظر: أفضل الدين الخونجي: كشف الأسرار ص١٤٧.

(٣) انظر: فخر الدين البندهي: شرح المقدمة في علم المنطق، لوحة ٨١.

(٤) انظر: أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١٠٧، ١٠٨.

(٥) انظر: سراج الدين الأرموي: بيان الحق ولسان الصدق، لوحة ٢١.

(٦) أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١٠٧، ١٠٨.

الفريق الأول: ذهب بعض المناطقة إلى موافقة الكاتبي والمتأخرين في نقدهم لابن سينا أو للمتقدمين، وهذا ما نجده عند التفتازاني[١]، والسنوسي[٢]، والملوي[٣]، والدكتور محمد شمس الدين[٤].

الفريق الثاني: ذهب بعض المناطقة إلى عدم موافقة الكاتبي والمتأخرين في نقدهم لابن سينا، ويعد شمس الدين السمرقندي من أوائل متأخري المناطقة الذين قاموا بالرد على الكاتبي وغيره، حيث ذكر أولًا تعريف عكس النقيض عند ابن سينا مبينًا أنه يذهب إلى بقاء الكيفية بحالها، ثم ذكر اعتراض الكاتبي وأثير الدين الأبهري وغيرهما على ابن سينا، فقال: «عكس النقيض على رأي الشيخ ومن تقدمه: هو أن يُجعل نقيض المحمول موضوعًا، ونقيض الموضوع محمولًا، مع موافقته للأصل في الكيفية، قال المصنِّف [أي: الكاتبي] وشيخه أثير الدين ومن رأى رأيهما[٥]: إن ذلك لا يتمشى، والشيخ أيضًا ما استقر على هذا

(١) انظر: التفتازاني: شرح الشمسية ص٣٠٣، ٣٠٤.

(٢) انظر: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي: شرح السنوسي على مختصره في المنطق ص٨٠، ٨١، تصحيح: محمد صالح محمد أكرم، المطبعة الخيرية، ١٢٩٢هـ.

(٣) انظر: شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي: اللآلئ المنثورات على نظم الموجهات ص١٣٠- ١٣٢، ضمن كتاب: رسالتان في الموجهات المنطقية، مكتب إحياء التراث الإسلامي- مشيخة الأزهر الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م، والشرح الكبير على السلم المنورق ص٣٠٢.

(٤) انظر: د/ محمد شمس الدين: تيسير القواعد المنطقية ١٩٢/١.

(٥) المراد بهم: الرازي، وأفضل الدين الخونجي، وفخر الدين البندهي، وسراج الدين الأرموي.

الاصطلاح»[١]، ثم ذكر نقدهم في عكس نقيض الموجبة الكلية، والسالبة الكلية، ويقول شمس الدين السمرقندي أيضًا: «وزعم الإمام وصاحب الكشف[٢] وقوم من متابعيهما[٣] أن في كلام الشيخ تناقضًا»[٤]، وأخذ يذكر نقدهم الذي وجهوه لابن سينا في عكس نقيض السالبة الكلية، والموجبة الكلية.

وقد رد شمس الدين السمرقندي على الكاتبي وغيره قائلًا: «والحق عندي عدم الحاجة إلى تغيير الاصطلاح، والشيخ استقر على اصطلاحه»[٥]، ويؤكد شمس الدين السمرقندي على أنه لا تناقض عند ابن سينا؛ إذ لم يجعل عين الموضوع محمولًا، ولم يذهب إلى مخالفة الأصل في الكيف، ويبين أن الذي أوقع الكاتبي وغيره في هذا النقد هو أن ابن سينا أخذ نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول، وهم قد غفلوا عن ذلك، وفي هذا يقول شمس الدين السمرقندي: «لا تناقض في كلام الشيخ، ولا يلزم شيء مما ذكروه من أخذ ما ليس بنقيض ولا لازم للنقيض، مقام النقيض أو لازم النقيض؛ إذ يمكن تفسير كلام الشيخ على وجه يسقط جميع الشبه، ويشهد صريح العقل بأن الحق هو ذلك، وهو أن نقول: إن العكس عند

(١) شمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي: الدرة البهية في شرح الرسالة الشمسية، لوحة ١٢٢، مخطوط في مكتبة لاله لي- تركيا، برقم: (٢٦٥٩).

(٢) المراد به: أفضل الدين الخونجي.

(٣) المراد بهم: فخر الدين البندهي، وأثير الدين الأبهري، ونجم الدين الكاتبي، وسراج الدين الأرموي.

(٤) شمس الدين السمرقندي: شرح قسطاس الأفكار، لوحة ٧٨، وانظر له: قسطاس الأفكار ص٣٢١.

(٥) شمس الدين السمرقندي: الدرة البهية، لوحة ١٢٣.

الشيخ عبارة عن جعل نقيض المحمول موضوعًا، ونقيض الموضوع محمولًا، موافقًا للأصل في الكيف والصدق.

لكن ههنا دقيقة ساقهم ذهولها إلى هذه الشبهات، وهي أن الشيخ قد أخذ نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول؛ لأن نقيض الشيء نفيه وسلبه فقط، لا نفيه مع صدقه على شيء آخر، فإن ذلك أخص من النقيض، فعكس نقيض قولنا: (كل ج ب)، قولنا: (كل ما ليس ب ليس ج)، لا قولنا: (كل ما هو لا ب هو لا ج) كما أخذه المتأخرون، فعُلم أن ما أخذوا ليس بعكس نقيض، بل لازم آخر، وعلى هذا تزول جميع الشبه»[1].

وبناءً على ما ذكره شمس الدين السمرقندي من أن ابن سينا أخذ المحمول في عكس النقيض سلبيًّا لا معدولًا، فإنه يرى أن ما ذكره ابن سينا في عكس نقيض الموجبة الكلية ليس موجبة معدولة الطرفين، بل موجبة سالبة الطرفين، حتى يستلزم نقيضها الموجبة الجزئية المحصلة المحمول؛ لأن الموجبة السالبة الطرفين مساوية للسالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع، يقول شمس الدين السمرقندي: «أما قولهم في الشبهة الثانية: إنه إن أُخذ المحمول في عكس النقيض معدولًا، لا يلزم من كذب عكس النقيض صدق (بعض ما ليس ب ج)، قلنا: إنه ما أخذه معدولًا، بل أخذه سلبيًّا، وحينئذٍ يلزم من كذب عكس النقيض صدق (بعض ما ليس ب ج)، وتقريره أن يقال: إذا صدق (كل ج ب)، ينعكس إلى قولنا: (كل ما ليس ب هو ليس ج) موجبة سالبة الطرفين؛ وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا: (ليس كل ما

(١) شمس الدين السمرقندي: شرح قسطاس الأفكار، لوحة ٧٨، ٧٩، وانظر له: قسطاس الأفكار ص٣٢٣، ٣٢٤.

ليس ب ليس ج)، وإذا صدق هذا صدق (بعض ما ليس ب ج) كما قال الشيخ»[١].

وقد ذكر شمس الدين السمرقندي أربعة أوجه لبيان صحة هذا العكس، فقال: «ويبيَّن ذلك بأربعة أوجه:

فالأول: لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو قولنا: (لا شيء مما ليس ب ج)، ويلزمه (كل ما ليس ب ليس ج)؛ لما عرفت في تحقيق الأسوار أن السالبة مساوية للموجبة السالبة[٢] المحمول، واعترف المتأخرون أيضًا بمساواتها إياها، وقد كان (ليس كل ما ليس ب ليس ج)، هذا خلف.

الثاني: إذا صدق (ليس كل ما ليس ب ليس ج) يتحقق وجود (ما ليس ب)؛ إذ لو لم يتحقق لصدق (لا شيء مما ليس ب ج)؛ لصدق السلب عن المعدوم؛ لما عرفت في تحقيق السوالب أن السلب يصدق عند انتفاء الموضوع، وإن كان المحمول نفسه أو لازمًا له، وإذا صدق (لا شيء مما ليس ب ج) يلزمه (كل ما ليس ب ليس ج)، هذا خلف، وإذا تحقق وجود (ما ليس ب)، صدق (بعض ما ليس ب ج)؛ لأن السالبة المعدولة أو السالبة[٣] الطرفين تستلزم الموجبة المحصلة بشرط وجود الموضوع اتفاقًا، كما مر في فصل العدول والتحصيل.

الثالث: لو كذب العكس وهو قولنا: (كل ما ليس ب ليس ج)، لكذب ما يساويه وهو قولنا: (لا شيء مما ليس ب ج)؛ لما عرفت أن الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة المركبة من عين موضوعها ونقيض

(١) شمس الدين السمرقندي: شرح قسطاس الأفكار، لوحة ٧٩، وانظر له: قسطاس الأفكار ص٣٢٤، والدرة البهية، لوحة ١٢٣، ١٢٤.

(٢) وردت في النسخة المخطوطة [السالب]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) وردت في النسخة المخطوطة [السالب]، ولعل الصواب ما أثبت.

محمولها، وهذه السالبة هي التي جعلها المتأخرون عكسًا، وإذا كذب قولنا: (لا شيء مما ليس ب ج)، صدق نقيضه وهو قولنا: (بعض ما ليس ب ج).

الرابع: قولنا: (ليس كل ما ليس ب ليس ج) سلب السلب؛ لأنا أخذنا المحمول بمعنى السلب لا بمعنى العدول، وسلب السلب إيجاب، فيلزم قولنا: (بعض ما ليس ب ج)، وهو المطلوب»[1].

وبعد أن انتهى شمس الدين السمرقندي من الرد على الكاتبي والمتأخرين في نقدهم لابن سينا في عكس نقيض الموجبة الكلية، فإنه يقوم بالرد على نقدهم له في عكس نقيض السالبة الكلية، موضحًا أيضًا كما ذكر في رده السابق أن ابن سينا أخذ المحمول بمعنى السلب لا بمعنى العدول؛ ومن ثَمَّ لم يجعل عين الموضوع محمولًا كما ذهب الكاتبي والمتأخرون، يقول شمس الدين السمرقندي: «وأما قولهم: إنه جعل عين الموضوع محمولًا في عكس السالبة، فليس كذلك؛ وذلك لأنه إذا صدق قولنا: (لا شيء من الإنسان بحجر)، ينعكس إلى قولنا: (ليس كل ما ليس بحجر ليس بإنسان) سالب الطرفين، لكن هذا لما كان بمعنى قولنا: (بعض ما ليس بحجر إنسان)؛ لما بينا أنه إذا صدق (ليس كل ما ليس ب ليس ج)، صدق (بعض ما ليس ب ج)، وضعه الشيخ موضع العكس تخفيفًا في اللفظ، فعُلم أنه لا تناقض في كلام الشيخ أصلًا، وما ذكره كلام حق»[2].

(١) شمس الدين السمرقندي: شرح قسطاس الأفكار، لوحة ٧٩، وانظر له: قسطاس الأفكار ص٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) شمس الدين السمرقندي: شرح قسطاس الأفكار، لوحة ٧٩، وانظر له: قسطاس الأفكار ص٣٢٥.

ويظهر لنا أن كثيرًا من متأخري المناطقة قد تابعوا شمس الدين السمرقندي في رده السابق، مثل: قطب الدين الرازي[١]، وأبو الفضائل التبريزي[٢]، والجرجاني[٣]، والميبذي[٤]، والبوسنوي[٥]، والدسوقي[٦]، والعطار[٧]، وأحمد المحلي[٨].

يقول قطب الدين الرازي في رده على نقد المتأخرين لابن سينا: «ومناط الشبهة ههنا أنهم حملوا النقيض على العدول، وليس كذلك، فإن

(١) انظر: قطب الدين الرازي: لوامع الأسرار ٣٤٨/٢، ٣٤٩.

(٢) انظر: أبو الفضائل يحيى بن شرف محمد المذهبي التبريزي: المقاصد السنية في شرح الرسالة الشمسية، لوحة ١٢٥، مخطوط في مكتبة محمد عاصم بك- تركيا، برقم: (٣٢٦).

(٣) انظر: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني: حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ص٣٦٦، تصحيح: محسن بيدارفر، منشورات بيدار- قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

(٤) انظر: حسين بن معين الدين الميبذي: شرح الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ص١٢٧، ١٢٨، طبعة حجرية، ١٢٨٩هـ.

(٥) انظر: محمد بن موسى البوسنوي: شرح الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، لوحة ٨٠، مخطوط في مكتبة لاله لي- تركيا، برقم: (٢٦٥٨).

(٦) انظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي: حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ١٧١/٢، ١٧٢، مطبعة كردستان العلمية- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

(٧) انظر: أبو السعادات حسن بن محمد العطار: حاشية على التذهيب شرح تهذيب المنطق والكلام ص٣٥٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

(٨) انظر: أحمد المحلي: تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق ص١٧٢، ١٧٣، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.

نقيض الباء سلبه، لا إثبات اللاباء، فالمأخوذ في عكس الموجبة موجبةٌ سالبةُ الطرفين، وفي عكس السالبة سالبةٌ سالبةُ الطرفين، لكن لما حصَّل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول؛ لأن سلب السلب إيجاب، فلهذا أخذها نقيضَ الموجبة وعكسَ السالبة، ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه»[1].

ويقول الجرجاني: «قد دُفع ذلك[2]؛ لأنا نأخذ نقيضي الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول، وقد عرفت أن الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة، فقولنا: (كل ما ليس ب هو ليس ج)، موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع، فإذا لم يصدق ذلك صدق (ليس بعض ما ليس ب ليس ج)، فكان معناه سلب سلب (ج) عن بعض ما صدق عليه سلب (ب)، فلا بد أن يصدق على ذلك البعض –أي: (بعض ما ليس ب ج)– ويتم الدليل، فالسالبة المعدولة المحمول وإن كانت أعم من الموجبة المحصلة، لكن السالبة السالبة المحمول ليست أعم منها، بل هي مساوية لها.

وإذا تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها، تم الدليل أيضًا على انعكاس السالبتين سالبة جزئية؛ لابتنائه على انعكاس الموجبة الكلية

(١) قطب الدين الرازي: لوامع الأسرار ٣٤٨/٢، ٣٤٩.

(٢) أي: قول قطب الدين الرازي: «وقال المتأخرون: لا نسلم أنه لو لم يصدق العكس، لصدق (بعض ما ليس ب ج)، غاية ما في الباب أنه يلزم منه صدق قولنا: (ليس بعض ما ليس ب ليس ج)، لكنه لا يلزم منه صدق (بعض ما ليس ب ج)؛ لأن السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصلة، وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص». تحرير القواعد المنطقية ص٣٦٦.

كنفسها؛ ولذلك اكتُفي في الرد على القدح في دليل انعكاس الموجبة الكلية كنفسها، فإنه قدح في الدليلين معًا»[١].

ويتضح مما سبق أن النقد لابن سينا في عكس النقيض بدأ بالرازي، وظل يتطور عند أتباعه حتى أصبح واضحًا عند الكاتبي، كما أن الرد على الكاتبي في نقده لابن سينا بدأ بشمس الدين السمرقندي، وتبعه في ذلك كثير من المتأخرين.

(١) الجرجاني: حاشية على تحرير القواعد المنطقية ص٣٦٦.

المبحث الثاني

عكس النقيض عند زين الدين الكشي ونقد الكاتبي له

يعد زين الدين الكشي أحد مناطقة الإسلام الذين عرَّفوا عكس النقيض بتعريفٍ كان له تأثير على كثير من متأخري المناطقة، وسنبين رأيه في هذه المسألة، ثم نذكر نقد الكاتبي له.

أولًا: تعريف زين الدين الكشي لعكس النقيض

عرَّف زين الدين الكشي عكس النقيض بقوله: «هو أن يُجعل مقابل المحكوم عليه بالسلب والإيجاب محكومًا به، ومقابل المحكوم به محكومًا عليه، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله، والصدق والكذب بحاله»[١].

ثانيًا: بيان زين الدين الكشي لعكس النقيض في القضايا الموجهة

ذكر زين الدين الكشي عكس النقيض في القضايا الموجهة[٢] الموجبة والسالبة على النحو الآتي:

١- عكس نقيض الموجبات الكلية

ذهب زين الدين الكشي إلى أن هناك سبع قضايا من الموجهات إذا كانت موجبة كلية لا تنعكس بعكس النقيض، فيقول: «أما الموجب فسبع منها، وهي: الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة، لا تنعكس

(١) زين الدين عبد الرحمن بن محمد الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٤٨، مخطوط في مكتبة فاضل أحمد باشا- تركيا، برقم: (٨٦٤)، وانظر له: الموجز في المنطق، لوحة ٩٩، مخطوط ضمن مجموعة في كتابخانه مجلس شورى ملي- إيران، برقم: (٩٤٦٣).

(٢) عكس النقيض في القضايا غير الموجهة على اصطلاح زين الكشي -عكس النقيض الموافق- يكون هكذا: الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية، والموجبة الجزئية لا تنعكس، والسالبة الكلية والجزئية تنعكسان سالبة جزئية. انظر: د/ محمد شمس الدين: تيسير القواعد المنطقية ١/١٩٠- ١٩٢.

موجباتها كما لا تنعكس سوالبها في العكس المستوي؛ لامتناع العكس في أخصها وهو[١] الوقتي، وامتناع العكس في الأعم عند امتناعه في الأخص»[٢].

ويرى زين الدين الكشي أن القضايا الست الباقية، وهي: الضرورية، والدائمة، والعامتان، والخاصتان، تنعكس كنفسها، فيقول: «وأما الست البواقي فتنعكس موجباتها كنفسها كما تنعكس سوالبها في العكس المستوي؛ لوجوب انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم؛ وإلا لكذب اللزوم وصدق نقيضه»[٣].

وقد ذكر زين الدين الكشي مثالًا لعكس نقيض كلٍّ من هذه القضايا الست، مع ذكره البرهان على صحة العكس، وسنكتفي بذكر ما قاله في الضرورية المطلقة؛ لأن الكاتبي عند عرضه لرأي زين الدين الكشي ذكر مثالًا لها، ثم اعترض عليها، يقول زين الدين الكشي: «وأما الضرورية المطلقة فكقولنا: (بالضرورة كل جسم ممكن)، (فبالضرورة كل ما ليس بممكن ليس بجسم)؛ لانتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم؛ وإلا لكذب اللزوم وصدق نقيضه وهو قولنا: (بعض الجسم ليس بممكن بالإمكان العام)، وقد كان (بالضرورة كل جسم ممكنًا) هذا خلف»[٤].

(١) وردت في النسخة المخطوطة [وهي]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) زين الدين الكشي: الموجز في المنطق، لوحة ٩٩، وانظر له: حدائق الحقائق، لوحة ٤٨.

(٣) زين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٤٩، وانظر له: الموجز في المنطق، لوحة ٩٩.

(٤) زين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٥٠، والموجز في المنطق، لوحة ١٠٠.

ويقول الكاتبي بعد عرضه لرأي زين الدين الكشي في أن هذه الموجبات الكلية الست تنعكس كنفسها: «ولنبين ذلك في الضرورية فنقول: إذا صدق (بالضرورة كل ج ب)، صدق (بالضرورة كل ما ليس ب هو ليس ج)؛ وإلا (فبعض ما ليس ب ج بالإمكان العام)، وينعكس إلى قولنا: (بعض ج ليس ب بالإمكان العام)، وكان (كل ج ب بالضرورة)، هذا خلف، أو ينتظم مع الأصل قياسًا من صغرى ممكنة وكبرى ضرورية في الشكل الأول منتجًا لقولنا: (بعض ما ليس ب هو ب بالضرورة)، وإنه محال، وعلى هذا القياس يُذكر البرهان في سائرها»[1].

٢- عكس نقيض الموجبات الجزئية

يرى زين الدين الكشي أن الموجبة الجزئية لا تنعكس، فيقول: «وأما الموجبة الجزئية فلا يلزمها عكس النقيض؛ لاحتمال كون الموضوع أعم من نقيض المحمول، وامتناع كون نقيض الأعم محمولًا على الأخير لتباينهما؛ وإلا لبطل الخصوص مطلقًا»[2].

٣- عكس نقيض السوالب

ذهب زين الدين الكشي إلى أن السوالب سواء كانت كلية أو جزئية لا تنعكس كلية، بل تنعكس جزئية، فالفعلي منها وهي إحدى عشرة قضية تنعكس جزئيًّا في الكم، ومطلقًا عامًّا في الكيف، ويبين زين الدين الكشي السبب في عدم انعكاسها كليًّا فيقول: «وأما السوالب فالفعلي منها وهو ما

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٢٩، ٣٣٠، وانظر له: بحر الفوائد في شرح عين القواعد، لوحة ١١٦، مخطوط ضمن مجموعة في مكتبة راغب باشا- تركيا، برقم: (٣/١٤٨١)، والمنصص، لوحة ٩١.

(٢) زين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٥٠، وانظر له: الموجز في المنطق، لوحة ١٠٠.

عدا الممكنتين كليًّا كان أو جزئيًّا، يلزمه عكس النقيض؛ لوجوب صدقه في أعمها وهو المطلقة العامة، فيصدق في الأخص لاستلزام الأخص الأعم المستلزم لعكس النقيض، وكون المستلزم للمستلزم للشيء مستلزمًا لذلك الشيء، لكن ينعكس جزئيًّا لا كليًّا؛ لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع، واستلزام سلب نقيض الموضوع عن كل واحد واحد من نقيض المحمول، حمل الموضوع على كل واحد واحد من نقيض المحمول، وامتناع كون الأخص محمولًا على كل الأعم؛ وإلا لبطل الخصوص»[1].

ويذكر زين الدين الكشي السبب في انعكاس الفعليات مطلقًا عامًّا في الكيف، ثم يبرهن على انعكاس المطلقة العامة إلى نفسها؛ ليبين ما ذكره وليقاس عليه الباقي، فيقول: «ومطلقًا عامًّا في الكيف؛ وإلا لصدق نقيضه وهو الكلية الدائمة المحصلة الناقضة لذلك السالب الصادق، فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق، وهو محال، كقولنا: (لا شيء من الإنسان بكاتب بالإطلاق العام)، لا يلزمه (شيء من اللاكاتب بلا إنسان بالإطلاق العام)؛ لأن هذا السلب الكلي إنما يصدق أن لو كان (كل لا كاتب إنسانًا بالإطلاق العام)؛ وإلا كان (بعض اللاكاتب لا إنسانًا دائمًا)، وقد كان (لا شيء من اللاكاتب بلا إنسان بالإطلاق العام)، هذا خلف.

ولا شك في أن اللاكاتب أعم من الإنسان، فيلزم كون الأخص محمولًا على كل الأعم، وهو محال؛ وإلا لبطل الخصوص، لكن يلزمه (ليس كل لا كاتب لا إنسانًا بالإطلاق العام)؛ وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا: (كل لا كاتب لا إنسان لا دائمًا)، فيلزمه عكس النقيض وهو قولنا: (كل إنسان

(١) زين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٥١، وانظر له: الموجز في المنطق، لوحة ١٠٠.

كاتب دائمًا) وقد كان (لا شيء من الإنسان بكاتب بالإطلاق العام)، هذا خلف، وقس الباقي عليه»[١].

وأما الممكنتان كليًّا كان أو جزئيًّا فيرى زين الدين الكشي أنهما تنعكسان جزئيًّا في الكم، وممكنًا عامًّا في الكيف، ويوضح هذا قائلًا: «وأما الممكنتان كليتين كانتا أو جزئيتين فيلزمهما عكس النقيض لا كليًّا بعين ما ذكرنا، بل جزئيًّا في الكم، وممكنًا عامًّا في الكيف؛ وإلا لصدق نقيضه المستلزم لعكس النقيض المناقض للممكنتين، فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق ، وهو محال، كقولنا: (لا شيء من الإنسان بنائم بالإمكان العام)، يلزمه عكس النقيض (ليس كل لا نائم لا إنسانًا بالإمكان العام)؛ وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا: (بالضرورة كل لا نائم لا إنسان)، فيلزمه عكس النقيض وهو قولنا: (بالضرورة كل إنسان نائم)، وقد كان (لا شيء من الإنسان بنائم بالإمكان العام)، هذا خلف»[٢].

٤- عكس نقيض الشرطية المتصلة

ذكر زين الدين الكشي أن القضايا الشرطية تكون كالحمليات في التناقض والعكس، فقال: «كل واحدة من القضايا الشرطية يمكن ردها إلى الحملية، والحملية إلى الشرطية، فيكون الكل متقاربًا[٣] في المعنى، غير مختلف[٤] في اللوازم، حتى قال المنطقيون: حال الشرطيات في التناقض

(١) زين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٥١، ٥٢، وانظر له: الموجز في المنطق، لوحة ١٠٠.

(٢) زين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٥٢، وانظر له: الموجز في المنطق، لوحة ١٠٠.

(٣) وردت في النسخة المخطوطة [متقاربة]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) وردت في النسخة المخطوطة [مختلفة]، ولعل الصواب ما أثبت.

والعكس كحال الحمليات فيهما»[١].

ولم يذكر زين الدين الكشي أمثلة وبراهين على عكس نقيض الشرطية المتصلة، لكن الكاتبي تحدث عن عكس نقيض الشرطية المتصلة على رأي زين الكشي، فقال: «وأما الشرطية المتصلة:

فالموجبة الكلية منها تنعكس موجبة كلية؛ لأنه إذا صدق (كلما كان أ ب فج د)، يصدق (كلما لم يكن ج د لم يكن أ ب)؛ وإلا (فقد يكون إذا لم يكن ج د فأ ب)، وينعكس (قد يكون إذا كان أ ب لم يكن ج د)، وكان معنا (كلما كان أ ب فج د)، هذا خلف، أو ينتظم مع الأصل قياسًا منتجًا لقولنا: (قد يكون إذا لم يكن ج د فج د)، وإنه محال.

وأما الموجبة الجزئية منها فلا تنعكس؛ لأنه يصدق (قد يكون إذا كان هذا حيوانًا فهو لا إنسان)، ولا يصدق في عكس نقيضه (قد يكون إذا كان إنسانًا فهو لا حيوان)؛ لأنه (كلما كان إنسانًا فهو حيوان بالضرورة).

وأما السالبة منها كلية كانت أو جزئية فتنعكس جزئية؛ لأنه إذا صدق (ليس ألبتة أو قد لا يكون إذا كان أ ب فج د)، يصدق (قد لا يكون إذا لم يكن ج د لم يكن أ ب)؛ وإلا (فكلما لم يكن ج د لم يكن أ ب)، وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: (كلما كان أ ب فج د)، وقد كان معنا (ليس ألبتة أو قد لا يكون إذا كان أ ب فج د)، هذا خلف»[٢].

ثالثًا: نقد الكاتبي لعكس النقيض عند زين الدين الكشي

انتقد الكاتبي زين الدين الكشي في تعريفه لعكس النقيض، وفي بيانه لصحة عكس القضايا، ويمكن أن نبين هذا النقد فيما يأتي:

(١) زين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٥٩.

(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٤، ٣٣٥، وانظر له: بحر الفوائد، لوحة ١١٨، والمنصص، لوحة ٩٢.

النقد الأول: يرى الكاتبي أن تعريف عكس النقيض عند زين الدين الكشي ليس جامعًا لكل أصناف القضايا؛ لأنه يتناول الحمليات، ولا يتناول الشرطيات؛ ولذا يذكر الكاتبي تعريفًا جامعًا لهما على ما يقتضيه رأي زين الدين الكشي، فيقول: «ما ذكره من الحد لا يتناول الشرطيات، وإن شئنا تناوله إياها، قلنا: إنه تبديل كل واحد من طرفي القضية بنقيض الآخر، مع بقاء الصدق والكيفية بحالهما»(١).

النقد الثاني: يرى الكاتبي أن البراهين التي ذكرها زين الدين الكشي لإثبات صحة عكس النقيض غير صحيحة، فيقول بعد عرضه لرأي زين الدين الكشي: «هذا تقرير البراهين في عكس النقيض على ما قاله هذا الفاضل، وفيها نظر»(٢).

أما البراهين التي ذكرها زين الدين الكشي في عكس الموجبات الكلية الست، وهي: الضرورية، والدائمة، والعامتان، والخاصتان، فيرى الكاتبي أن زين الدين الكشي جعل السالبة المعدولة المحمول تستلزم الموجبة المحصلة المحمول، وهذا غير مسلَّم به؛ لأن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول، وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص، يقول الكاتبي: «أما التي ذكرها لانعكاس الموجبات الكلية الست؛ فلأن نقيض قولنا: (كل ما ليس ب ليس ج بالضرورة)، ليس هو (بعض ما ليس ب ج بالإمكان العام)، بل قولنا: (ليس كل ما ليس ب ليس ج بالإمكان العام)، وذلك لا يستلزم قولنا: (بعض ما ليس ب ج بالإمكان العام)؛ لما عرفت أن السالبة المعدولة المحمول، والسالبة المحمول، أعم من الموجبة المحصلة المحمول، ولا يلزم من صدق العام صدق الخاص، نعم، لو كان الأصل

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٨، وانظر له: المنصص، لوحة ٩١.

(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٥، وانظر له: بحر الفوائد، لوحة ١١٨.

إحدى الخاصتين، فإن هذه السالبة تستلزم الموجبة المذكورة لوجود موضوعها، فيتم البرهان فيها»[١].

ويبين الكاتبي أن بعض الفضلاء ذهب إلى أن البرهان صحيح؛ لأن الموضوع في السالبة والموجبة أُخذ بحسب السلب؛ ومن ثَمَّ فالموجبة في حكم السالبة في عدم توقف صدقها على وجود ذات الموضوع، وقد رد الكاتبي على هذا مبينًا أنه يكون صحيحًا لو لم يكن محمول الموجبة محصلًا أو معدولًا، وهذا لم يتحقق في البرهان، يقول الكاتبي: «وقال بعض فضلاء الزمان: إن هذا البرهان تام مطلقًا، زاعمًا أن هذه السالبة مع الموجبة المذكورة مما يتلازمان؛ لأن موضوع كلٍّ منهما بحسب السلب، والموجبة إذا كان موضوعها بحسب السلب لا تقتضي وجود الموضوع، فيلزم صدقها صدق السالبة التي موضوعها كذلك.

وأنت قد عرفت أن ذلك إنما يلزم أن لو لم يكن محمول الموجبة محصلًا أو معدولًا، أما إذا كان كذلك لا يلزم الموجبة السالبة؛ لاقتضاء المحمول المحصل والمعدول وجود الموضوع، وعدم اقتضاء السالبة ذلك»[٢].

ويرى الكاتبي أن البراهين المذكورة في عكس السوالب لا تتم؛ لأنها مبنية على أن الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض إلى نفسها، وقد تبين أن هذا غير لازم، حيث لم ينتظم على ذلك برهان، يقول الكاتبي: «وأما البراهين المذكورة على انعكاس السوالب؛ فلتوقفها على انعكاس الموجبات

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٥، ٣٣٦، وانظر له: بحر الفوائد، لوحة ١١٨، والمنصص، لوحة ٩١.

(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٦.

الست المذكورة بعكس النقيض موجبة كلية، وقد عرفت أن البرهان ما قام عليه»[١].

ويبين الكاتبي أن البراهين المذكورة في عكس نقيض الشرطية المتصلة لا تتم أيضًا؛ قياسًا على ما تم ذكره في عدم تمام البراهين المذكورة في عكس الموجبات الكلية الست والسوالب، يقول الكاتبي: «وأما التي ذكرها في عكس نقيض الموجبة الكلية المتصلة؛ فلأن نقيض قولنا: (كلما لم يكن ج د لم يكن أ ب)، ليس هو قولنا: (قد يكون إذا لم يكن ج د فأ ب)، بل قولنا: (قد لا يكون إذا لم يكن ج د لم يكن أ ب)، وهو لا يستلزم قولنا: (قد يكون إذا لم يكن ج د فأ ب)؛ لجواز صدقه مع نقيضه.

غاية ما في الباب: أنه يلزم من صدقهما عدم استلزام الشيء الواحد لشيء من النقيضين، ولكن ذلك جائز، فإن كون الإنسان ناطقًا لا يستلزم كون الحمار ناهقًا ولا عدمه.

وعُرف من ذلك ضعف البرهان المذكور في انعكاس السالبتين المتصلتين؛ لتوقفه على انعكاس الموجبة الكلية بعكس النقيض موجبة كلية متصلة، وقد عرفت أن البرهان ما قام عليه»[٢].

النقد الثالث: يرى الكاتبي أنه لو تم التجاوز عن النقدين السابقين فإن البرهان قام على أن الموجبة الكلية لا تنعكس موجبة كلية؛ لأنه قد يصدق الأصل ويكذب العكس، فيقول: «على أنا نقول: بعد التجاوز عن هذا، فإن البرهان قام على أن الموجبات الكلية لا تنعكس بعكس النقيض بهذا المعنى؛

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٦، وانظر له: بحر الفوائد، لوحة ١١٨، والمنصص، لوحة ٩٢.

(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٧، وانظر له: بحر الفوائد، لوحة ١١٨، ١١٩، والمنصص، لوحة ٩٢.

لأنه يصدق قولنا: (كل ما هو ممكن بالإمكان الخاص، فهو ممكن بالإمكان العام)، وهو ظاهر، ويصدق أيضًا قولنا: (كل ما ليس بممكن بالإمكان الخاص، فهو ممكن بالإمكان العام)؛ لانحصار ما ليس بممكن بالإمكان الخاص في الواجب والممتنع، وكون كل واحد منهما ممكنًا بالإمكان العام، فلو وجب انعكاس الموجبة الكلية الضرورية بعكس النقيض بهذا التفسير، لانعكس الأول إلى قولنا: (كل ما ليس بممكن بالإمكان العام، فهو ليس بممكن بالإمكان الخاص)، وصار صغرى للتالي، وأنتج قولنا: (كل ما ليس بممكن بالإمكان العام، فهو ممكن بالإمكان العام)، وإنه محال»[(١)].

تعقيب

عندما ننظر في تعريف زين الدين الكشي لعكس النقيض، وبيانه لعكس القضايا، وما وجهه إليه الكاتبي من نقدٍ، فإنه يتضح لنا الأمور الآتية:

أولًا: إن تعريف عكس النقيض الذي ذكره زين الدين الكشي نجده عند السهروردي من قبله، حيث يقول السهروردي: «وأما عكس النقيض: فهو أن يُجعل نقيض الموضوع محمولًا، ونقيض المحمول موضوعًا، مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله»[(٢)]، وقد أشار إلى هذا فخر الدين البندهي مبينًا أن السهروردي عبَّر بالموضوع والمحمول، أما زين الدين الكشي فقد عبَّر بالمحكوم عليه وبه بدلًا عنهما؛ ليتناول الشرطيات، يقول فخر الدين البندهي عند شرحه لتعريف عكس النقيض عند زين الدين الكشي: «واعلم أن هذا الحد هو اختيار صاحب المطارحات أيضًا، إلا أن

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي: المشارع والمطارحات ص٢٩٦، تصحيح: د/ مقصود محمدي، وأشرف عالي پور، نشر: حق ياوران، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ، وانظر له: التلويحات ص١١٩.

صاحب المطارحات ذكر الموضوع والمحمول بدل المحكوم عليه والمحكوم به، وأنت تعلم أنه إنما أبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه وبه؛ ليندرج فيه الشرطيات المتصلة»[١].

وبهذا يتضح أن تعريف زين الدين الكشي لعكس النقيض يشمل الشرطيات؛ ومن ثَمَّ فنقد الكاتبي له بأنه لا يتناول الشرطيات غير صحيح، ونرى أن نقد الكاتبي يكون صحيحًا لو ذكر أن تعريف زين الدين الكشي يُخرج الحمليات لا الشرطيات؛ لأن الحمليات تخرج عن التعريف لو كان المراد بالمحكوم عليه في الحمليات ذات الموضوع لا الموضوع في الذكر الذي هو عنوان الموضوع، وهذا ما انتقد به الكاتبي تعريف الرازي للعكس المستوي وعكس النقيض[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن الكاتبي يرى أن «عكس النقيض المستعمل في الكتب هو بهذا التفسير»[٣] الذي ذكره زين الدين الكشي، ويرى المتأخرون أن عكس النقيض بهذا المعنى هو مصطلح المتقدمين، ويسمونه بـ«عكس النقيض الموافق»؛ لأنه وافق الأصل في الكيف[٤].

ثانيًا: يتفق الكاتبي في نقده الثاني مع فخر الدين البندهي[٥]، ويظهر لنا تأثر الكاتبي في هذا النقد بشيخه أثير الدين الأبهري[٦]، حيث يقول أثير الدين الأبهري عند عرضه لرأي زين الكشي في عكس نقيض الموجبات

(١) فخر الدين البندهي: شرح المقدمة في علم المنطق، لوحة ٨٢.

(٢) انظر: الكاتبي: المنصص، لوحة ٨١، ٩٠، والملوي: الشرح الكبير على السلم المنورق ص٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٢٦.

(٤) انظر: الملوي: الشرح الكبير على السلم المنورق ص٣٠١، ٣٠٢، والعطار: حاشية على التذهيب ص٣٥٣، ود/ محمد شمس الدين: تيسير القواعد المنطقية ١/١٩٠.

(٥) انظر: فخر الدين البندهي: شرح المقدمة في علم المنطق، لوحة ٨٢، ٩٢، ٩٨.

(٦) انظر: أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١٠٩، ١١٠.

الكلية: «وزعم أن القضايا التي تنعكس سوالبها الكلية في العكس المستوي تنعكس موجباتها الكلية بعكس النقيض، واحتج عليه: بأنه إذا صدق (كل ج ب دائمًا)، (فكل ما ليس ب فهو ليس ج دائمًا)؛ إذ لو كذب ذلك لزم صدق قولنا: (بعض ج ليس ب بالفعل)، وقد كان (كل ج ب دائمًا)، هذا خلف، وبهذا الطريق أثبت عكس نقيض سائر الموجبات التي تنعكس سوالبها الكلية بالعكس المستوي، وقد عرفت ضعف هذا الطريق»[(١)]، ويقصد أثير الدين الأبهري بمعرفة ضعف هذا الطريق ما قد ذكره عند نقده لابن سينا في عكس نقيض الموجبة الكلية، حيث لم يُسلِّم لابن سينا بأن السالبة المعدولة المحمول تستلزم الموجبة المحصلة المحمول، مبينًا سبب منعه هذا بقوله: «لأن السالبة المعدولة أعم من الموجبة التي محمولها محصل، ولا يلزم من صدق الأعم صدق الأخص»[(٢)]، ومعنى هذا أن الخطأ الذي حصل عند ابن سينا في استدلاله على عكس نقيض الموجبة الكلية، حصل أيضًا عند زين الدين الكشي.

ويقول أثير الدين الأبهري عند عرضه لرأي زين الدين الكشي في عكس نقيض السوالب: «وقال في عكس نقيض السالبة الكلية والجزئية: إنه إذا صدق (لا شيء من ج ب)، أو (بعض ج ليس ب)، (فبعض ما ليس ب ليس هو ليس ج)؛ وإلا (فكل ما ليس ب فهو ليس ج)، (فكل ج ب)،

(١) أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١٠٩، ١١٠، وانظر له: مراصد المقاصد ص٢٥٨، تحقيق: د/ راجح مصطفى مصطفى هلال، دار نور اليقين- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٤م، وتنزيل الأفكار في تعديل الأسرار، لوحة ٢٠، مخطوط في مكتبة راغب باشا- تركيا، برقم: (١/٨٢٦).

(٢) أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١٠٧.

هذا خلف، وهذا مبني على أن الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض موجبة كلية، وقد مر ضعفه»[١]، أي: في عكس نقيض الموجبات الكلية.

ثالثًا: إن النقد الثالث الذي بين فيه الكاتبي أن البرهان قام على أن الموجبة الكلية لا تنعكس موجبة كلية، لم أقف عليه عند أحد من المناطقة السابقين له، ونجده عند ابن كمونة[٢] المعاصر له في نقده لعكس النقيض عند السهروردي، وقد رد شمس الدين السمرقندي على الكاتبي في هذا النقد موضحًا أنه يوجه أيضًا إلى اصطلاح الكاتبي في عكس النقيض، أي: إن البرهان قام أيضًا على أن الموجبة الكلية لا تنعكس سالبة كلية، يقول شمس الدين السمرقندي: «وما ذكره المصنف من البرهان يعارض بمثله، وهو أن نقول: لو كان الموجبة الكلية تنعكس عكس النقيض باصطلاحهم لزم المحال فيكون محالًا، وإنما قلنا ذلك؛ لأن عكس نقيض قولنا: (كل ما هو ممكن بالإمكان الخاص، ممكن بالإمكان العام) على اصطلاحهم (لا شيء مما ليس بممكن بالإمكان العام، هو ممكن بالإمكان الخاص)، وهذه السالبة تستلزم عكسها على اصطلاحهم (بعض ما ليس بممكن بالإمكان الخاص، هو ليس بممكن بالإمكان العام)، وهذه الموجبة تستلزم سالبة وهي قولنا: (ليس بعض ما ليس بممكن بالإمكان العام، ممكنًا بالإمكان العام)، وهي كاذبة لصدق نقيضها وهو قولنا: (كل ما ليس بممكن بالإمكان الخاص، فهو ممكن بالإمكان العام)»[٣].

---

(١) المصدر السابق ص١١٠.

(٢) انظر: عز الدولة سعد بن منصور بن كمونة: شرح التلويحات اللوحية والعرشية، لوحة ٣٠، مخطوط في مكتبة شهيد علي باشا- تركيا، برقم: (١٧٤٠).

(٣) شمس الدين السمرقندي: الدرة البهية، لوحة ١٢٤.

ومن خلال ما سبق يتضح أن نقد الكاتبي لزين الدين الكشي في عدم تمام البرهان في الموجبة الكلية، هو نفس النقد الذي وجهه لابن سينا؛ ومن ثَمَّ فإن ما ذكرناه في المبحث السابق عن موقف متأخري المناطقة من هذا النقد يتحقق هنا أيضًا.

المبحث الثالث

رأي الكاتبي في عكس النقيض وتأصيله له

تبين في المبحثين السابقين أن الكاتبي انتقد تعريف ابن سينا وزين الدين الكشي لعكس النقيض، وسنذكر هنا التعريف الذي اختاره الكاتبي وسار عليه في عكس نقيض القضايا.

أولًا: تعريف الكاتبي لعكس النقيض

من ينظر في كتب الكاتبي يجد أن له تعريفين لعكس النقيض، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

التعريف الأول: نجد الكاتبي في «شرح كشف الأسرار» بعد أن يذكر تعريفات المتقدمين لعكس النقيض وينقدها، يقول: «بل الصواب أن يقال في حده: إنه عبارة عن جعل نقيض المحمول موضوعًا، وعين الموضوع محمولًا، مع مخالفته في الكيفية للأصل، أو عن جعل نقيض المحمول موضوعًا، ونقيض الموضوع محمولًا، مع موافقته في الكيفية للأصل.

والمراد بالموضوع والمحمول هما أو ما يناسبهما وهو المقدم والتالي، وعلى هذا لا يرد شيء من النقوض على رأيهم في عكس النقيض، لكن يخرج عنه بعض ما نعتبره من القضايا في عكس النقيض؛ إذ قصدنا استيعاب جميع ما يلزم القضايا من هذا الباب، وحينئذٍ يجب تحديد عكس النقيض بقولنا: حمل الموضوع أو نقيضه على نقيض المحمول، مع موافقته للأصل في الصدق، والمراد بالحمل لا حمل الإيجاب، بل الحمل الأعم من الإيجاب والسلب، وعلى هذا يتناول جميع الأقسام المعتبرة في عكس النقيض»[1].

(١) الكاتبي: شرح كشف الأسرار، لوحة ٧٨.

التعريف الثاني: نجد الكاتبي في كتبه الأخرى لا يذكر التعريف السابق؛ وإنما نجده في بعض كتبه يذكر التعريف الذي يرتضيه فقط، فيعرِّف عكس النقيض بأنه: «عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول، مع مخالفة الأصل في الكيف، وموافقته في الصدق»[(١)]، كما نجده في البعض الآخر يذكر تعريف ابن سينا وزين الدين الكشي أولًا، وبعد أن يبين ما فيهما من نظرٍ وينتهي من ذكر اعتراضاته عليهما، يعدِل عنهما ويذكر التعريف الذي يرتضيه، فيقول: «إذا عرفت هذا فنقول: إن عكس النقيض عبارة عن تبديل الجزء الأول من القضية بنقيض الجزء الثاني منها، والجزء الثاني بعين الجزء الأول، مع كونه مخالفًا للأصل في الكيف، وموافقًا له في الصدق»[(٢)]، وهذا التعريف الثاني هو الذي سار عليه الكاتبي في عكس النقيض.

ثانيًا: بيان الكاتبي لعكس النقيض في القضايا الموجهة والشرطيات

تحدث الكاتبي عن عكس النقيض في القضايا الموجهة[(٣)] والشرطيات، فبين ما ينعكس منها وما لا ينعكس، وفيما يلي بيان ذلك.

---

(١) نجم الدين علي بن عمر القزويني الكاتبي: الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ص٢٢١، تقديم وتحليل وتعليق وتحقيق: د/ مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، وانظر له: شرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، لوحة ٢١، مخطوط في مكتبة فاضل أحمد باشا- تركيا، برقم: (١/١٦١٢).

(٢) الكاتبي: بحر الفوائد، لوحة ١١٩، وانظر له: عين القواعد ص١١٥، تحليل وتحقيق: سلمان سوجو، رسالة ماجستير- معهد العلوم الاجتماعية- جامعة إسطنبول، ٢٠١٩م، والمنصص، لوحة ٩١، وجامع الدقائق ص٣٣٩.

(٣) عكس النقيض في القضايا غير الموجهة على اصطلاح الكاتبي -عكس النقيض المخالف- يكون هكذا: الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية، والموجبة الجزئية =

١- عكس نقيض الموجبات

ذهب الكاتبي إلى أن الموجبات حكمها في عكس النقيض هو حكم السوالب في العكس المستوي بالبراهين التي ذكرها هناك، وقد فصَّل ذلك على النحو التالي:

أ- **الموجبات الكلية:** يرى الكاتبي أن القضايا السبع، وهي: الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة، لا تنعكس بعكس النقيض، فيقول: «أما السبع من الموجبات الكلية التي لا تنعكس سوالبها الكلية بالعكس المستوي، فهي لا تنعكس بعكس النقيض؛ لأن الوقتية أخصها وهي لا تنعكس؛ لأنه يصدق قولنا: (بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع بينه وبين الشمس لا دائمًا)، ولا يصدق (بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام) الذي هو أعم الجهات؛ لأن (كل منخسف فهو قمر بالضرورة)، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم»[(١)].

ويذهب الكاتبي إلى أن القضايا الست الباقية، وهي: الضرورية، والدائمة، والعامتان، والخاصتان، تنعكس كنفسها، فيقول: «وأما الست الباقية من الموجبات الكلية الفعلية، فتنعكس كل واحدة منها كنفسها في الكم

=

لا تنعكس، والسالبة الكلية والجزئية تنعكسان موجبة جزئية. انظر: د/ محمد شمس الدين: تيسير القواعد المنطقية ١/١٩٣، ١٩٤.

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٤٠، وانظر له: الرسالة الشمسية ص٢٢١، وشرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢١، وبحر الفوائد، لوحة ١١٩، والمنصص، لوحة ٩٢.

والجهة، إلا أن اللادوام اللازم في الخاصتين يكون عائدًا إلى البعض فقط»[١].

وإذا كان الكاتبي قد صرح في هذا النص بأن الضرورية المطلقة، والمشروطة العامة، والمشروطة الخاصة، تنعكس كنفسها، فإننا نجده في بعض كتبه الأخرى يقرر خلاف ذلك، حيث ذهب إلى أن الضرورية المطلقة تنعكس دائمة، فيقول: «وتنعكس الضرورية والدائمة، دائمة كلية؛ لأنه إذا صدق (بالضرورة أو دائمًا كل ج ب)، (فدائمًا لا شيء مما ليس ب ج)؛ وإلا (فبعض ما ليس ب هو ج بالفعل)، وهو مع الأصل ينتج: (بعض ما ليس ب فهو ب) بالضرورة في الضرورية، ودائمًا في الدائمة، وهو محال»[٢].

كما ذهب إلى أن المشروطة العامة تنعكس عرفية عامة، فيقول: «وأما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة، ولنبين ذلك في العرفية العامة فنقول: إذا صدق (كل ج ب ما دام ج)، وجب أن يصدق (لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب)؛ وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا: (بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب) فنجعله صغرى لأصل القضية حتى ينتج قولنا: (بعض ما ليس ب ب حين هو ليس ب)، وهو محال، وإذا لزم هذا العكس للعرفية العامة لزم لزومه للمشروطة العامة؛ إما لهذا البرهان بعينه، أو لأن كل ما يلزم العام وجب لزومه للخاص»[٣].

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٤٠، ٣٤١، وانظر له: بحر الفوائد، لوحة ١١٩.

(٢) الكاتبي: الرسالة الشمسية ص٢٢١، وانظر له: شرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢١، والمنصص، لوحة ٩٢.

(٣) الكاتبي: شرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢١، ٢٢، وانظر له: الرسالة الشمسية ص٢٢١، ٢٢٢، والمنصص، لوحة ٩٢.

كما ذهب إلى أن المشروطة الخاصة تنعكس عرفية عامة لا دائمة في البعض، فيقول: «وأما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض، أما العرفية العامة؛ فلاستلزام العامتين إياها، وأما اللادوام في البعض؛ فلأنه يصدق (بعض ما ليس ب فهو ج بالإطلاق العام)؛ وإلا (فلا شيء مما ليس ب ج دائمًا)، فتنعكس إلى (لا شيء من ج ليس ب دائمًا)، وقد كان (لا شيء من ج ب بالفعل) بحكم اللادوام، ويلزمه (كل ج فهو ليس ب بالفعل)؛ لوجود الموضوع، هذا خلف»[1].

ب- الموجبات الجزئية: يرى الكاتبي أن القضايا الإحدى عشر التي هي غير الخاصتين لا تنعكس، وأما الخاصتان فتنعكسان كنفسهما، فيقول: «وأما الموجبات الجزئية فغير الخاصتين لا ينعكس بعكس النقيض: أما السبع التي كلياتها غير منعكسة بهذا العكس؛ فلأنا نذكر ذلك النقض جزئيًّا مع كذب العكس، وأما الأربع الباقية؛ فلأن الضرورية أخصها وهي لا تنعكس؛ لأنه يصدق قولنا: (بالضرورة بعض الحيوان هو لا إنسان)، ولا يصدق في عكس نقيضه (بعض الإنسان ليس بحيوان)؛ لأن (كل إنسان حيوان بالضرورة)، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، وأما الخاصتان فتنعكس كل واحدة منهما كنفسها»[2].

وإذا كان الكاتبي قد قرر في هذا النص أن المشروطة الخاصة تنعكس كنفسها، فإننا نجده في بعض كتبه الأخرى يذهب إلى أنها تنعكس عرفية خاصة، فيذكر أن الموجبات «إن كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان

(١) الكاتبي: الرسالة الشمسية ص٢٢٢، وانظر له: شرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، والمنصص، لوحة ٩٢.

(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٤٣، ٣٤٤، وانظر له: بحر الفوائد، لوحة ١١٩، ١٢٠.

عرفية خاصة؛ لأنه إذا صدق (بالضرورة أو دائمًا بعض ج ب ما دام ج لا دائمًا)، وجب أن يصدق (بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائمًا)؛ لأنا نفرض ذات الموضوع وهو (ج) (د)، (فد ليس بالفعل ب) للادوام لا ثبوت الباء له، (وليس ج ما دام ليس ب)؛ وإلا لكان (ج حين هو ليس ب)، (فليس ب حين هو ج)، وقد كان (ب ما دام ج)، هذا خلف، و(د ج بالفعل)، وهو ظاهر، (فبعض ما ليس ب ليس هو ج ما دام ليس ب لا دائمًا)، وهو المطلوب»[١].

٢- عكس نقيض السوالب

فرَّق الكاتبي في عكس السوالب بين البسائط والمركبات، أما البسائط الستة فقد توقَّف فيها، أي: لم يجزم بعكسها ولا بعدمه، فيقول: «وأما السوالب فالبسائط منها سواء كانت كلية أو جزئية غير معلومة الانعكاس، أي: لا يُعلم البرهان على انعكاسها بعكس النقيض، ولا على عدم انعكاسها به»[٢].

وأما المركبات السبعة فيرى الكاتبي أنها تنعكس جزئيًّا في الكم، وتختلف في الجهة، فيقول: «وأما المركبات منها فكلية كانت أو جزئية لا تنعكس كلية؛ لجواز أن يكون نقيض المحمول أعم من عين الموضوع، وامتناع حمل الخاص على كل أفراد العام، كقولنا: (بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا)، ولا يصدق (كل ما ليس

(١) الكاتبي: الرسالة الشمسية ص٢٢٢، وانظر له: شرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، والمنصص، لوحة ٩٣.

(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٤٥، وانظر له: الرسالة الشمسية ص٢٢٢، ٢٢٣، وشرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، وعين القواعد ص١١٦، وبحر الفوائد، لوحة ١٢٠، والمنصص، لوحة ٩٣.

بساكن الأصابع فهو كاتب بشيء من الجهات)؛ لأن (بعض ما ليس بساكن الأصابع مسلوب عنه الكتابة دائمًا) وهو الأرض، بل تنعكس جزئية.

وأما في الجهة: فالخاصتان تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة...، وأما الأربع الباقية من المركبات الفعلية، وهي: الوقتيتان، والوجوديتان، فتنعكس مطلقة عامة...، وأما الممكنة الخاصة فتنعكس ممكنة عامة»[(١)].

وإذا كان الكاتبي قد قرر في هذا النص وفي أكثر كتبه[(٢)] أن الخاصتين –المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة– تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة، فإننا نجده في «الرسالة الشمسية» يذهب إلى أنهما تنعكسان حينية مطلقة، فيقول: «وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة؛ لأنه إذا صدق (بالضرورة أو دائمًا لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائمًا)، (فبعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب) بفرض الموضوع (د) فهو (ليس ب بالفعل)، و(ج في بعض أوقات كونه ليس ب)؛ لأنه (ليس ب في جميع أوقات كونه ج)، (فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض أحيان ليس ب)، وهو المدعى»[(٣)].

كما أن الكاتبي وإن صرح في هذا النص بأن الممكنة الخاصة تنعكس ممكنة عامة، فإننا نجده يذهب في أكثر كتبه إلى أنها غير معلومة الانعكاس، فيقول: «وأما السوالب فالبسائط الست والممكنة الخاصة غير معلومة الانعكاس، أي: لا برهان على انعكاسها ولا على عدم انعكاسها»[(٤)].

---

(١) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٤٥– ٣٤٧ باختصار.

(٢) انظر: الكاتبي: شرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، وعين القواعد ص١١٦، وبحر الفوائد، لوحة ١٢٠، والمنصص، لوحة ٩٣.

(٣) الكاتبي: الرسالة الشمسية ص٢٢٢.

(٤) الكاتبي: بحر الفوائد، لوحة ١٢٠، وانظر له: الرسالة الشمسية ص٢٢٢، ٢٢٣، وشرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، وعين القواعد ص١١٦، والمنصص، لوحة ٩٣.

٣- عكس نقيض الشرطيات

أما المتصلات: فيرى الكاتبي أن المتصلة اللزومية غير معلوم انعكاسها ولا عدم انعكاسها، فيقول: «وأما الشرطية فالمتصلة اللزومية موجبة كانت أو سالبة، كلية كانت أو جزئية، ففي انعكاسها وعدمه توقف؛ لعدم الظفر بدليل شيء منهما»(١).

وأما المتصلة الاتفاقية فيذهب الكاتبي إلى أن الموجبة منها كلية كانت أو جزئية تنعكس كنفسها، فيقول: «وأما الاتفاقيات فالموجبة منها كلية كانت أو جزئية، تنعكس كنفسها بهذا العكس في الكم والجهة»(٢)، وإن كان هذا هو رأي الكاتبي في أكثر كتبه إلا أننا نجده يذهب في «الرسالة الشمسية» إلى أن «الشرطيات موجبة كانت أو سالبة فغير معلومة الانعكاس؛ لعدم الظفر بالبرهان»(٣)، وبناءً على هذا القول تكون الموجبة الاتفاقية غير معلوم انعكاسها.

وأما السالبة الاتفاقية فقد جزم الكاتبي في «جامع الدقائق» بأنها لا تنعكس أصلًا، فيقول: «وأما السالبة الاتفاقية فكلية كانت أو جزئية لا تنعكس بهذا العكس»(٤)، لكننا نجد الكاتبي يصرح في أكثر كتبه بأنها غير

(١) الكاتبي: المنصص، لوحة ٩٣، وانظر له: الرسالة الشمسية ص٢٢٣، وشرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، وعين القواعد ص١١٧، وبحر الفوائد، لوحة ١٢٠، وجامع الدقائق ص٣٤٨.

(٢) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٤٩، وانظر له: شرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، وعين القواعد ص١١٧، وبحر الفوائد، لوحة ١٢٠، ١٢١، والمنصص، لوحة ٩٣.

(٣) الكاتبي: الرسالة الشمسية ص٢٢٣.

(٤) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٤٩.

معلومة الانعكاس، فيقول: «وأما الاتفاقيات...، إن كانت سالبة فلا نعلم انعكاسها»[١].

وأما المنفصلات: فقد ذهب الكاتبي في بعض كتبه إلى أنها «لا يُتصور فيها عكس النقيض؛ لعدم الامتياز بين جزأيها بالطبع»[٢]، ويؤكد على هذا قائلًا: «وأما المنفصلات فلا تنعكس أيضًا؛ إذ لا يلزم من ثبوت المعاندة بين الأمرين، سلب المعاندة بين عدم أحدهما وعين الآخر؛ لجواز معاندة الشيء الواحد للنقيضين، وكذلك لا يلزم من سلب المعاندة بين أمرين، تحقق المعاندة بين عدم أحدهما وعين الآخر؛ لجواز أن لا يكون الشيء الواحد معاندًا لشيء من النقيضين»[٣]، لكننا نجد الكاتبي في أكثر كتبه يذهب إلى أن المنفصلات غير معلومة الانعكاس، فيقول: «وأما المنفصلات فغير معلوم انعكاسها بعكس النقيض؛ لعدم الاطلاع على برهان الانعكاس وعدمه»[٤].

تعقيب

بعد عرض تعريف الكاتبي لعكس النقيض، وبيانه لعكس القضايا، يتضح لنا الأمور التالية:

أولًا: يتضح لنا أن التعريف الأول الذي ذكره الكاتبي في «شرح كشف الأسرار» ليس هو التعريف المختار عنده، وإنما يعد شرحًا وتوضيحًا منه

(١) الكاتبي: بحر الفوائد، لوحة ١٢٠، ١٢١ باختصار، وانظر له: الرسالة الشمسية ص٢٢٣، وشرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، وعين القواعد ص١١٧.

(٢) الكاتبي: المنصص، لوحة ٩٣.

(٣) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٥٠.

(٤) الكاتبي: بحر الفوائد، لوحة ١٢١، وانظر له: الرسالة الشمسية ص٢٢٣، وشرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية، لوحة ٢٢، وعين القواعد ص١١٧.

لكلام أفضل الدين الخونجي، ومما يعضد هذا أن الكاتبي لم يذكره في كتبه الأخرى، كما أن شراح «الرسالة الشمسية» لم يتعرضوا لهذا التعريف عنده.

ثانيًا: يظهر لنا التعريف الثاني الذي ذكره الكاتبي في كتبه الأخرى هو التعريف المختار عنده، وإن كان الكاتبي قد ذكر هذا التعريف في «شرح كشف الأسرار» -مبينًا أن أول من قال به أفضل الدين الباميانى، ثم اختاره أثير الدين الأبهري- وانتقده[١]، إلا أننا نرى أن ذلك كان مجاراة منه وشرحًا لما قاله أفضل الدين الخونجي.

وبناءً على هذا يكون الكاتبي متأثرًا في تعريفه لعكس النقيض بشيخه أثير الدين الأبهري؛ إذ نجد أثير الدين الأبهري يُعرِّف عكس النقيض في الحمليات بقوله: «اعلم أن عكس النقيض في الحمليات عندنا: عبارة عن جعل نقيض المحمول موضوعًا، وعين الموضوع محمولًا، مع كونه مخالفًا للأصل في الكيفية، وموافقًا له في الصدق»[٢]، كما يُعرِّف عكس النقيض في الشرطيات بقوله: «عكس نقيض المتصلات...، عندنا: عبارة عن جعل نقيض التالي مقدمًا، وعين المقدم تاليًا، مع كونه مخالفًا للأصل في الكيفية، وموافقًا له في الصدق»[٣]، وقد ذكر أثير الدين الأبهري تعريفًا لعكس النقيض يشمل الحمليات والشرطيات، فقال: «وعندنا أن عكس النقيض: عبارة عن جعل مقابل المحكوم به محكومًا عليه، وعين المحكوم عليه محكومًا به، مع اختلافهما في الكيف، واتفاقهما في الصدق»[٤].

(١) انظر: الكاتبي: شرح كشف الأسرار، لوحة ٧٨.

(٢) أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١١٠، وانظر له: تنزيل الأفكار، لوحة ٢٠.

(٣) أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١١٣، وانظر له: تنزيل الأفكار، لوحة ٢١.

(٤) أثير الدين الأبهري: مراصد المقاصد ص٢٥٨.

وقد اقتصر الكاتبي في «المنصص في شرح الملخص» عند عرضه لتعريف أثير الدين الأبهري لعكس النقيض على ذكر التعريف الأول الخاص بالحمليات، واستدرك عليه بعدم تناوله الشرطيات، فقال: «وهذا أيضًا لا يتناول الشرطيات، فإن أردنا تناوله إياها قلنا: إنه تبديل الجزء الأول من القضية بنقيض الجزء الثاني منها، والثاني بعين الأول، مع مخالفته لها في الكيف، وموافقته في الصدق»(١).

ويتبين من هذا أن الكاتبي أراد أن يجعل التعريف شاملًا «لسائر القضايا الحمليات والمتصلات؛ لأن اسم الجزء كما يصدق على الموضوع والمحمول كذلك يصدق على المقدم والتالي»(٢)؛ ومن ثَمَّ لا نتعجب عندما نجد الكاتبي ينسب هذا التعريف المستدرَك لأثير الدين الأبهري، حيث يقول الكاتبي بعد نقده لابن سينا وزين الدين الكشي في عكس النقيض: «ولما كان الأمر كذلك عرَّف الأستاذ أثير الحق والدين الأبهري –رحمه الله– عكس النقيض بأنه: عبارة عن تبديل الجزء الأول من القضية بنقيض الجزء الثاني، والجزء الثاني بعين الجزء الأول، مع كونه مخالفًا لها في الكيف، وموافقًا في الصدق»(٣).

ورغم أن تعريف الكاتبي لعكس النقيض يشمل عكس الحمليات والشرطيات، إلا أن كثيرًا من المناطقة ذهبوا إلى أن تعبير الكاتبي ليس هو الأوضح والأنسب؛ لأن المراد من القضية في التعريف: القضية التي هي العكس لا الأصل، يقول قطب الدين الرازي في بيان ذلك: «فالمراد بالقضية ههنا هي التي تحصل بعد هذا التبديل، بخلاف القضية المذكورة في تعريف

(١) الكاتبي: المنصص، لوحة ٩١.

(٢) شمس الدين السمرقندي: الدرة البهية، لوحة ١٠٥.

(٣) الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٣٨، ٣٣٩.

العكس المستوي[١] فإنها هي الأصل، يعني نأخذ الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول منه نقيضًا له، ونأخذ الجزء الأول من الأصل ونجعل الجزء الثاني عينه، فإذا حاولنا عكس قولنا: (كل إنسان حيوان) أخذنا (الحيوان) وجعلنا الجزء الأول نقيضه، أي: اللاحيوان، وأخذنا (الإنسان) وجعلنا الجزء الثاني عينه، فيحصل (لا شيء مما ليس حيوانًا بإنسان)، وهي القضية المطلوبة من العكس.

والأوضح أن يقال: إنه جعل نقيض الجزء الثاني من الأصل أولًا، وعين الجزء الأول ثانيًا، مع المخالفة في الكيف، والموافقة في الصدق»[٢].

ثالثًا: تبين لنا أن الكاتبي اختلفت آراؤه في الجهة التي تنعكس إليها بعض القضايا الموجهة، وفي عكس الشرطيات، وسنوضح موقف متأخري المناطقة من هذه الآراء المختلفة عند الكاتبي فيما يأتي:

١- موقف المتأخرين من آراء الكاتبي المختلفة في عكس نقيض الموجبات

تبين لنا أن للكاتبي رأيين في عكس نقيض الموجبات الكلية، أولهما: ذهب فيه إلى أن الضرورية المطلقة، والمشروطة العامة، والمشروطة الخاصة، تنعكس كنفسها، وثانيهما: ذهب فيه إلى أن الضرورية المطلقة تنعكس دائمة، والمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة، والمشروطة الخاصة تنعكس عرفية عامة لا دائمة في البعض، ويتضح لنا أن الكاتبي يتفق في

(١) يُعرِّف الكاتبي العكس المستوي بأنه: «عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانيًا، والثاني أولًا، مع بقاء الصدق والكيف بحالهما». الرسالة الشمسية ص٢١٩.

(٢) قطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٣٦٧، وانظر: التفتازاني: شرح الشمسية ص٣٠٤، وأبو الفضائل التبريزي: المقاصد السنية، لوحة ١٢٤، والميبذي: شرح الرسالة الشمسية ص١٢٨، والبوسنوي: شرح الرسالة الشمسية، لوحة ٨٠.

رأيه الأول مع رأي أثير الدين الأبهري في كتابه «مراصد المقاصد»[١]، وقد ذكر شمس الدين السمرقندي[٢] وابن المطهر الحلي[٣] أن عكس هذه القضايا إلى نفسها هو على مذهب القدماء، كما يتضح لنا أن الكاتبي يتفق في رأيه الثاني مع رأي أثير الدين الأبهري في كتابيه «كشف الحقائق»[٤]، و«تنزيل الأفكار»[٥]، وقد وافق كثير من المتأخرين الكاتبي في رأيه الثاني[٦]، وحكم الميبذي ببطلان الرأي الأول[٧].

وأما بالنسبة لرأييه في الموجبات الجزئية الذي قرر في أولهما: أن الخاصتين تنعكسان كنفسهما، وفي ثانيهما: أنهما تنعكسان عرفية خاصة، فإنه يعد بذلك مخالفًا لرأي أثير الدين الأبهري حيث ذهب إلى أن الموجبات الجزئية لا تنعكس، فيقول: «وأما الموجبة الجزئية فلا يلزمها العكس؛ لأنه يصدق قولنا: (بعض الحيوان فهو ليس بفرس)، ولا يصدق (بعض الفرس

(١) انظر: أثير الدين الأبهري: مراصد المقاصد ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) انظر: شمس الدين السمرقندي: الدرة البهية، لوحة ١٢٦، ١٢٧، وزين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٤٩، ٥٠، والموجز في المنطق، لوحة ٩٩، ١٠٠.

(٣) انظر: ابن المطهر الحلي: القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ص٣١٧- ٣٢٠، مؤسسة النشر الإسلامي- قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

(٤) انظر: أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١١١.

(٥) انظر: أثير الدين الأبهري: تنزيل الأفكار، لوحة ٢٠.

(٦) انظر: تاج الدين محمود بن علي الحمصي الرازي: المطالب القدسية في شرح الرسالة الشمسية، لوحة ٦٣، مخطوط في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي- إيران، برقم: (٨٤٩٩)، وقطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٣٦٩، ٣٧٠، والتفتازاني: شرح الشمسية ص٣٠٤، وأبو الفضائل التبريزي: المقاصد السنية، لوحة ١٢٦، والميبذي: شرح الرسالة الشمسية ص١٢٨- ١٣٠، والبوسنوي: شرح الرسالة الشمسية، لوحة ٨٠.

(٧) انظر: الميبذي: شرح الرسالة الشمسية ص١٢٩.

ليس بحيوان)، وكذلك يصدق قولنا: (بعض الإنسان فهو ليس بضاحك)، ولا (يصدق بعض الضاحك ليس بإنسان)»[١]، وقد وافق كثير من المتأخرين الكاتبي في رأيه الثاني[٢]، وجزم الميبذي ببطلان رأي الكاتبي في أن المشروطة الخاصة تنعكس كنفسها[٣].

٢- موقف المتأخرين من آراء الكاتبي المختلفة في عكس نقيض السوالب

ذكرنا أن للكاتبي في عكس نقيض السوالب رأيًا صرح به في أكثر كتبه وهو أن الخاصتين تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة، كما ذكرنا أن له رأيًا آخر في «الرسالة الشمسية» يذهب فيه إلى أنهما تنعكسان حينية مطلقة، وقد ذهب كثير من المتأخرين إلى أن الحق والصواب هو رأيه الأول[٤]، يقول قطب الدين الرازي: «والصواب أنهما تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة، أما الحينية فلما ذكرنا، وأما اللادوام فلأنه يصدق على (د) أنه (ليس ج بالفعل)؛ وإلا لكان (ج دائمًا)، فيكون (ليس ب دائمًا)؛ لدوام سلب الباء بدوام الجيم، وقد كان (لا دائمًا)، هذا خلف، وإذا صدق على (د) أنه (ليس ب)، وأنه (ليس ج بالفعل)، صدق (بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل)

(١) أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١١١، وانظر له: مراصد المقاصد ص٢٦٢، وتنزيل الأفكار، لوحة ٢٠.

(٢) انظر: شمس الدين السمرقندي: الدرة البهية، لوحة ١٢٨، وتاج الدين الرازي: المطالب القدسية، لوحة ٦٤، وقطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٣٧١، والتفتازاني: شرح الشمسية ص٣٠٤، ٣٠٥، وأبو الفضائل التبريزي: المقاصد السنية، لوحة ١٢٧، والميبذي: شرح الرسالة الشمسية ص١٣٠.

(٣) انظر: الميبذي: شرح الرسالة الشمسية ص١٣٠.

(٤) انظر: تاج الدين الرازي: المطالب القدسية، لوحة ٦٥، وقطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٣٧٣، ٣٧٤، والتفتازاني: شرح الشمسية ص٣٠٦، والميبذي: شرح الرسالة الشمسية ص١٣١، والبوسنوي: شرح الرسالة الشمسية، لوحة ٨١، ٨٢.

وهو مفهوم اللادوام»[١]، ويقول التفتازاني بعد بيانه لانعكاس الخاصتين إلى حينية مطلقة لا دائمة: «ولا أدري كيف ذهب هذا على المصنِّف، وقد صرح به في كثير من تصانيفه؟!»[٢].

ويرى أبو الفضائل التبريزي أنه يصح أن يكون عكس الخاصتين حينية مطلقة، كما يصح أن يكون حينية مطلقة لا دائمة، فيقول بعد ذكره لكلام قطب الدين الرازي السابق: «من جعل العكس الحينية المطلقة نظر إلى صدق المقدمتين، وهما: (د ليس ب بالفعل)، و(د ج في بعض أوقات ليس ب)، ومن جعل الحينية اللادائمة نظر إلى صدق المقدمات الثلاث، وهي: المقدمتان المذكورتان، والثالثة (د ليس ج بالفعل)، فهذا أولى»[٣].

وقد ذكرنا أيضًا عند عرض رأي الكاتبي في عكس نقيض السوالب أن له رأيين في عكس الممكنة الخاصة، أحدهما: أنها تنعكس ممكنة عامة، وثانيهما: أنها غير معلومة الانعكاس، ويظهر لنا أن الكاتبي في رأيه الأول يتفق مع رأي أثير الدين الأبهري في كتابه «مراصد المقاصد»[٤]، فالعكس إلى هذه الجهة إنما هو على مذهب القدماء[٥]، كما أن الكاتبي في رأيه الثاني يتفق مع رأي أثير الدين الأبهري في كتابيه «كشف الحقائق»[٦]، و«تنزيل الأفكار»[٧]، ولم يُشر المتأخرون إلى الرأي الأول للكاتبي، لكن

(١) قطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) التفتازاني: شرح الشمسية ص٣٠٦.

(٣) أبو الفضائل التبريزي: المقاصد السنية، لوحة ١٢٨.

(٤) انظر: أثير الدين الأبهري: مراصد المقاصد ص٢٦١.

(٥) انظر: زين الدين الكشي: حدائق الحقائق، لوحة ٥٢، والموجز في المنطق، لوحة ١٠٠.

(٦) انظر: أثير الدين الأبهري: كشف الحقائق ص١١١.

(٧) انظر: أثير الدين الأبهري: تنزيل الأفكار، لوحة ٢٠.

بعضهم اتفق معه في الرأي الثاني[١]، وبعضهم فسَّر هذا الرأي بأنها لا تنعكس؛ لأن عدم انعكاسها معلوم[٢].

٣- موقف المتأخرين من آراء الكاتبي المختلفة في عكس نقيض الشرطيات

أما بالنسبة للشرطيات فقد ذكرنا أن للكاتبي رأيين في المتصلة الاتفاقية الموجبة، الأول: أنها تنعكس كنفسها، والثاني: أنها غير معلومة الانعكاس، كما أن له رأيين في المتصلة الاتفاقية السالبة والمنفصلات، الأول: أنها لا تنعكس، والثاني: أنها غير معلومة الانعكاس.

وقد ذهب المتأخرون إلى أن رأي الكاتبي في هذه القضايا هو الرأي الأول؛ وبينوا أن ما ورد في «الرسالة الشمسية» من أن الشرطيات «غير معلومة الانعكاس؛ لعدم الظفر بالبرهان»[٣]، فمراد الكاتبي بذلك الشرطية المتصلة اللزومية؛ لأنها هي التي قيدها بذلك في «جامع الدقائق»[٤]، يقول التفتازاني: «وبه [أي: بما ورد في جامع الدقائق] يتبين أن مراده بالشرطيات ههنا غير الاتفاقيات، وأن ليس مذهبه التوقف في الانعكاس وعدمه، بل المقصود أن الانعكاس غير معلوم، لكن في بعضها عدم الانعكاس

(١) انظر: شمس الدين السمرقندي: الدرة البهية، لوحة ١٣٠، ١٣١، وابن المطهر الحلي: القواعد الجلية ص٣٢٥، ٣٢٦، وقطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٣٧٤- ٣٧٦، والميبذي: شرح الرسالة الشمسية ص١٣٢، ١٣٣، والبوسنوي: شرح الرسالة الشمسية، لوحة ٨٢.

(٢) انظر: تاج الدين الرازي: المطالب القدسية، لوحة ٦٦، والتفتازاني: شرح الشمسية ص٣٠٧- ٣٠٩، وأبو الفضائل التبريزي، المقاصد السنية، لوحة ١٣٠.

(٣) الكاتبي: الرسالة الشمسية ص٢٢٣.

(٤) انظر: الكاتبي: جامع الدقائق ص٣٤٨.

معلـوم»[١]، ويقـول البوسـنوي: «فـالمراد بالشـرطية إنمـا هـي اللزوميـة وحدها»[٢].

رابعًـا: يـرى المتـأخرون أن عكـس النقـيض بهـذا المعنـى الـذي ذكـره الكاتبي هو مصطلح المتأخرين، ويسمونه بـ«عكس النقيض المخالف»؛ لأنه خالف الأصل في الكيف[٣]، وقد انقسم المتأخرون تجاه هذا الاصطلاح إلى قسمين:

١- فذهب بعضـهم إلـى أن فـي اصـطلاح المتقدمين -عكس النقيض الموافـق- كفايـة عـن غيـره؛ وأنـه المعتبـر فـي العلـوم والمسـتعمل فيهـا، وأن غرض المتأخرين من النقد كان لأجل تعميم القواعد المنطقية، لكنهم يرون أن «تعميم قواعد الفن إنما هو بقدر الحاجـة...، فليس اعتبـار المتـأخرين إلا مجرد تعميم للقاعدة من غير ثمرة علمية تترتب عليه»[٤].

٢- وذهـب الـبعض الآخـر إلـى أن اصـطلاح المتـأخرين -عكـس النقيض المخالف- سالم من الاعتراض، يقول الملوي: «أما الأقدمون فليس عندهم إلا قسمان: العكس المستوي، وعكس النقيض، وفسروه بما فُسر بـه الموافق، ولـم يكـن عنـدهم المخـالف، ولمـا رأى المحققون مـن المتـأخرين أن الموافق غيـر منضـبط؛ لمـا ذُكـر فـي المطـولات مـن أن دليلـه متوقـف علـى

(١) التفتازاني: شرح الشمسية ص٣٠٩.

(٢) البوسنوي: شرح الرسالة الشمسية، لوحة ٨٣.

(٣) انظر: الملوي: الشرح الكبير على السلم المنورق ص٣٠٢، والعطار: حاشية على التذهيب ص٣٥٣، ود/ محمد شمس الدين: تيسير القواعد المنطقية ١٩٢/١.

(٤) عبد الحكيم بن شمس الدين محمد السيالكوتي: حاشية على حاشية الجرجاني على تحريـر القواعـد المنطقيـة فـي شـرح الرسـالة الشمسـية ١٧١/٢ باختصـار، مطبعـة كردستان العلمية- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ، وانظر: العطار: حاشية على التذهيب ص٣٥٣، ٣٥٤، وأحمد المحلي: تنوير المشرق ص١٦٨، ١٧٣.

استلزام السالبة المعدولة للموجبة المحصلة، مع أنها لا تستلزمها، استخرجوا عكس النقيض المخالف؛ لانضباطه وسلامته من هذا الإيراد، فبعضهم ضم المخالف إلى السابقين فثلَّث القسمة، وبعضهم اقتصر على المخالف؛ لانضباطه مع المستوي، كالكاتبي في الشمسية»[1].

ونرى أن الأفضل الجمع بين اصطلاحي عكس النقيض الموافق والمخالف تتميمًا للفائدة، وتمييزًا للصادق من الكاذب في القضايا بأكثر من طريق.

(١) الملوي: الشرح الكبير على السلم المنورق ص٣٠١، ٣٠٢، وانظر: السنوسي: شرح السنوسي على مختصره في المنطق ص٨٠، ٨١، ود/ محمد شمس الدين: تيسير القواعد المنطقية ١/١٩٠- ١٩٤.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

أولًا: أهم النتائج

١- انتقد الكاتبي ابن سينا في تعريفه لعكس النقيض، مبينًا أنه خاص بعكس الحمليات، ولا يتناول الشرطيات، وهو نقد صحيح، والكاتبي في هذا النقد متأثر بالرازي، وقد تأثر بنقدهما شمس الدين السمرقندي.

٢- انتقد الكاتبي ابن سينا في تعريفه لعكس النقيض بأنه لا يتم في نفس الأمر؛ لأنه في بيانه لعكس الموجبة الكلية، جعل السالبة الجزئية معدولة الطرفين مستلزمة للموجبة الجزئية المحصلة المحمول، وهذا لا يصح لأن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول، وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص، ويتفق الكاتبي في ذلك مع الرازي، وأفضل الدين الخونجي، وفخر الدين البندهي، وأثير الدين الأبهري، وسراج الدين الأرموي.

٣- انتقد الكاتبي ابن سينا في تعريفه لعكس النقيض بأنه لا يتم على مذهبه؛ لأنه في عكس نقيض السالبة الكلية جعل عين الموضوع محمولًا، كما أن الدليل الذي ذكره لإثبات صحة هذا العكس لا يُسلَّم له؛ إذ لا يتحقق فيه الخلف الذي زعمه، ويتفق الكاتبي في ذلك مع الرازي، وأفضل الدين الخونجي، وفخر الدين البندهي، وأثير الدين الأبهري، وسراج الدين الأرموي.

٤- وافق الكاتبي في نقده لابن سينا بعض المتأخرين، مثل: التفتازاني، والسنوسي، والملوي، وخالفه في ذلك شمس الدين السمرقندي وكثير من المتأخرين، مثل: قطب الدين الرازي، والجرجاني، والدسوقي.

٥- انتقد الكاتبي زين الدين الكشي في تعريفه لعكس النقيض بأنه لا يتناول الشرطيات، وهو نقد غير صحيح.

٦- انتقد الكاتبي زين الدين الكشي في عكس نقيض الموجبات الكلية بمثل النقد الذي وجهه لابن سينا، ويرى أن ذلك يتم أيضًا في عكس السوالب، والشرطية المتصلة؛ لتوقفهما على انعكاس الموجبة الكلية بعكس النقيض موجبة كلية، ويتفق الكاتبي في هذا النقد مع فخر الدين البندهي، ويتضح تأثره في ذلك بشيخه أثير الدين الأبهري.

٧- انتقد الكاتبي زين الدين الكشي في عكسه للموجبة الكلية بعكس النقيض موجبة كلية، مبينًا أن البرهان قام على نفي ذلك، ويتفق الكاتبي في هذا مع ابن كمونة.

٨- تابع الكاتبي في تعريفه لعكس النقيض شيخه أثير الدين الأبهري، وقد سبقهما في هذا التعريف أفضل الدين الباميانى.

٩- اختلفت آراء الكاتبي في كتبه حول الجهة التي تنعكس إليها بعض القضايا الموجهة، وفي عكس الشرطيات، وقد اجتهد المتأخرون في توضيح الصواب في هذه الاختلافات، أو تفسيرها على وجه يخرجها عن الاختلاف.

١٠- يعد القول بعكس النقيض عند الكاتبي وغيره من المتأخرين تطويرًا للمنطق الأرسطي، وإثباتًا لقدرة مناطقة الإسلام على الابتكار والتجديد.

ثانيًا: أهم التوصيات

١- استكمال دراسة موقف الكاتبي من آراء ابن سينا في قضايا المنطق.

٢- دراسة جهود شمس الدين السمرقندي في الدفاع عن عكس النقيض عند ابن سينا، وأثرها على المتأخرين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

ابن الفوطي (كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد بن محمد المعروف بابن الفوطي ت ٧٢٣هـ)

١- مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر- وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

ابن المطهر الحلي (جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي ت ٧٢٦هـ)

٢- الإجازة الكبيرة لبني زهرة، ضمن كتاب: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تأليف: محمد باقر المجلسي، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية- قم- إيران، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٣- القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، مؤسسة النشر الإسلامي- قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن سينا ت ٤٢٨هـ)

٤- الإشارات والتنبيهات، تحقيق: د/ سليمان دنيا، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

٥- الشفاء (المنطق ٤- القياس)، تحقيق: سعيد زايد، راجعه وقدم له: د/ إبراهيم مدكور، وزارة الثقافة والإرشاد القومي- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

ابن كمونة (عز الدولة سعد بن منصور بن سعد بن كمونة ت ٦٨٣هـ)

٦- شرح التلويحات اللوحية والعرشية، مخطوط في مكتبة شهيد علي باشا- تركيا، برقم: (١٧٤٠).

الأبهري (أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي ت ٦٦٣هـ)

٧- تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار، مخطوط في مكتبة راغب باشا- تركيا، برقم: (١/٨٢٦).

٨- كشف الحقائق في تحرير الدقائق، تحقيق: حسين صاري أوغلي، إستانبول، ٢٠٠١م.

٩- مراصد المقاصد، تحقيق: د/ راجح مصطفى مصطفى هلال، دار نور اليقين- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٤م.

الأرموي (سراج الدين محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي ت ٦٨٢هـ)

١٠- بيان الحق ولسان الصدق، مخطوط في مكتبة عاطف أفندي- تركيا، برقم: (١٥٦٧).

البغدادي (إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ت ١٣٣٩هـ)

١١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية- إستانبول، ١٩٥١هـ.

البندهي (فخر الدين علي بن البديع البندهي ت ٦٥٧هـ)

١٢- شرح المقدمة في علم المنطق، مخطوط في مكتبة لاله لي- تركيا، برقم: (٢٦٦٣).

البوسنوي (محمد بن موسى البوسنوي السرائي الشهير بغلامك ت ١٠٤٥هـ)

١٣- شرح الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، مخطوط في مكتبة لاله لي- تركيا، برقم: (٢٦٥٨).

التبريزي (أبو الفضائل يحيى بن شرف محمد المذهبي التبريزي ت قبل ٨٠٤هـ)

١٤- المقاصد السنية في شرح الرسالة الشمسية، مخطوط في مكتبة محمد عاصم بك- تركيا، برقم: (٣٢٦).

التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ت ٧٩٢هـ)

١٥- شرح الشمسية في المنطق، تحقيق: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين- عمَّان- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني ت ٨١٦هـ)

١٦- حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، تصحيح: محسن بيدارفر، منشورات بيدار- قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

الخوانساري (محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر الموسوي الخوانساري ت ١٣١٣هـ)

١٧- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، مكتبة إسماعيليان- طهران- قم، ١٣٩٠- ١٣٩٢هـ.

الخونجي (أفضل الدين محمد بن نامور بن عبد الملك الخونجي ت ٦٤٦هـ)

١٨- كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، تقديم وتحقيق: خالد الرويهب، مؤسسة پژوهشي حكمت وفلسفة إيران- طهران، ومؤسسة مطالعات إسلامي دانشگاه آزاد برلين- ألمانيا، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ٢٠١٠م.

الدسوقي (محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ت ١٢٣٠هـ)

١٩- حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، مطبعة كردستان العلمية- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

الرازي (تاج الدين محمود بن علي بن محمود الحمصي المعروف بتاج الرازي ت ٧٣٥هـ)

٢٠- المطالب القدسية في شرح الرسالة الشمسية، مخطوط في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي- إيران، برقم: (٨٤٩٩).

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٦هـ)

٢١- الملخص في المنطق والحكمة، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد إسماعيل، ود/ أحمد صابر مصطفى، ود/ راجح هلال، مركز إحياء للبحوث والدراسات- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

الرازي (قطب الدين محمد بن محمد الرازي المعروف بالقطب التحتاني ت ٧٦٦هـ)

٢٢- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، تصحيح: محسن بيدارفر، منشورات بيدار- قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٢٣- لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، صححه وقدم له وعلق عليه: أبو القاسم الرحماني، مؤسسة پژوهشي حكمت وفلسفة إيران- طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي ت ١٣٩٦هـ)

٢٤- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

الساوي (زين الدين عمر بن سهلان الساوي ت ٥٤٠هـ)

٢٥- البصائر النصيرية في علم المنطق، تقديم وضبط وتعليق: د/ رفيق العجم، دار الفكر اللبناني- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

السمرقندي (شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي ت بعد: ٦٩٠هـ)

٢٦- الدرة البهية في شرح الرسالة الشمسية، مخطوط في مكتبة لاله لي- تركيا، برقم: (٢٦٥٩).

٢٧- شرح قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار، مخطوط في مكتبة راغب باشا- تركيا، برقم: (٩٠٣).

٢٨- قسطاس الأفكار في المنطق، تصحيح وتقديم وتحقيق: أسد الله فلاحي، مؤسسة پژوهشي حكمت وفلسفة إيران- طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي ت ٨٩٥هـ)

٢٩- شرح السنوسي على مختصره في المنطق، تصحيح: محمد صالح محمد أكرم، المطبعة الخيرية، ١٢٩٢هـ.

السهروردي (شهاب الدين يحيى بن حبش بن أميرك السهروردي ت ٥٨٧هـ)

٣٠- التلويحات، ترجمة وتحقيق: د/ أحمد كامل جيهان، ود/ صالح يالين، منشورات رئاسة جمعية المخطوطات التركية- إسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

٣١- المشارع والمطارحات، تصحيح: د/ مقصود محمدي، وأشرف عالي پور، نشر: حق ياوران، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ.

السيالكوتي (عبد الحكيم بن شمس الدين محمد السيالكوتي الهندي ت ١٠٦٧هـ)

٣٢- حاشية على حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، مطبعة كردستان العلمية- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

شمس الدين (د/ محمد شمس الدين إبراهيم سالم ت ١٤١٣هـ)

٣٣- تيسير القواعد المنطقية شرح للرسالة الشمسية، مطبعة دار التأليف- مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ت ٧٦٤هـ)

٣٤- الوافي بالوفيات، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

العطار (أبو السعادات حسن بن محمد العطار ت ١٢٥٠هـ)

٣٥- حاشية على التذهيب شرح تهذيب المنطق والكلام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

الكاتبي (نجم الدين علي بن عمر بن علي القزويني الكاتبي ت ٦٧٥هـ)

٣٦- بحر الفوائد في شرح عين القواعد، مخطوط ضمن مجموعة في مكتبة راغب باشا- تركيا، برقم: (٣/١٤٨١).

٣٧- جامع الدقائق في كشف الحقائق، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد إسماعيل، ود/ رائد عبد الجواد ربيع، علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية- لندن- مصر، ودار الضياء- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م.

٣٨- الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، تقديم وتحليل وتعليق وتحقيق: د/ مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٣٩- شرح المواضع المشكلة من الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، مخطوط في مكتبة فاضل أحمد باشا- تركيا، برقم: (١/١٦١٢).

٤٠- شرح كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، مخطوط في مكتبة جار الله- تركيا، برقم: (١٤١٨).

٤١- عين القواعد، تحليل وتحقيق: سلمان سوجو، رسالة ماجستير- معهد العلوم الاجتماعية- جامعة إسطنبول، ٢٠١٩م.

٤٢- المفصل في شرح المحصل، تحقيق: أ/ عبد الجبار أبو سنينة، مراجعة وتدقيق: م/ محمد أكرم أبو غوش، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، بدون رقم طبع وتاريخ.

٤٣- المنصص في شرح الملخص، مخطوط في مكتبة شهيد علي باشا- تركيا، برقم: (١٦٨٠).

كحالة (عمر رضا كحالة ت ١٤٠٨هـ)

٤٤- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

الكشي (زين الدين عبد الرحمن بن محمد الكشي ت ٦٦١هـ)

٤٥- حدائق الحقائق، مخطوط في مكتبة فاضل أحمد باشا- تركيا، برقم: (٨٦٤).

٤٦- الموجز في المنطق، مخطوط ضمن مجموعة في كتابخانه مجلس شورى ملي- إيران، برقم: (٩٤٦٣).

المحلي (أحمد المحلي)

٤٧- تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.

الملوي (شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوي ت ١١٨١هـ)

٤٨- الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق، اعتنى به: حاتم بن يوسف المالكي، دار الضياء- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٤٩- اللآلئ المنثورات على نظم الموجهات، ضمن كتاب: رسالتان في الموجهات المنطقية، مكتب إحياء التراث الإسلامي- مشيخة الأزهر الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.

الميبذي (حسين بن معين الدين الميبذي المعروف بقاضي مير ت ٩١٠هـ)

٥٠- شرح الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، طبعة حجرية، ١٢٨٩هـ.

References :

abn alfutii (kamal aldiyn eabd alrazaaq bin 'ahmad bn muhamad almaeruf biabn alfutii t 723hi)

1- majmae aladab fi muejam al'alqabi, tahqiqu: muhamad alkazim, muasasat altibaeat walnashri- wizarat althaqafat wal'iirshad al'iislami- tahran, altabeat al'uwlaa, 1416hi.

abn almutahir alhuliu (jamal aldiyn alhasan bin yusif bin ealii bin almutahir alhilii t 726hi)

2- al'iijazat alkabirat libani zahrat, dimn kitabi: bahaar al'anwar aljamieat lidarar 'akhbar al'ayimat al'athari, talifi: muhamad baqir almajlisay, muasasat 'iihya' alkutub al'iislamiati- qam- 'iiran, altabeat al'uwlaa, 1430hi.

3- alqawaeid aljaliat fi sharh alrisalat alshamsiati, muasasat alnashr al'iislami- qim, altabeat al'uwlaa, 1412hi.

abn sina ('abu ealii alhusayn bin eabd allh bin alhasan bin sina t 428hi)

4- al'iisharat waltanbihatu, tahqiqu: du/ sulayman dunya, dar almaearifi- alqahirati, altabeat althaalithati, bidun tarikhi.

5- alshifa' (almantiq 4- alqiasi), tahqiqu: saeid zayidi, rajieh waqadim lah: du/ 'iibrahim madkur, wizarat althaqafat wal'iirshad alqawmii- almuasasat almisriat aleamat liltaalif waltarjamat waltibaeat walnashri- alqahirati, 1383hi/ 1964m.

abn kamuna (ezi aldawlat saed bin mansur bin saed bin kamunat t 683hi)

6- sharh altalwihat allawhiat walearshiati, makhtut fi maktabat shahid eali basha- turkia, biraqami: (1740).

al'abhariu ('uthir aldiyn almufadal bin eumar bin almufadal al'abharii alsamarqandii t 663hi)

7- tanzil al'afkar fi taedil al'asrar, makhtut fi maktabat raghib basha- turkia, biraqami: (826/1).

8- kashf alhaqayiq fi tahrir aldaqayiqi, tahqiqu: husayn sari 'uwghli, 'iistanbul, 2001m.
9- marasid almaqasidi, tahqiqu: da/ rajih mustafaa mustafaa hilal, dar nur alyaqin- alqahirati, altabeat al'uwlaa, 1445hi/ 2024m.
al'armawii (siraj aldiyn mahmud bin 'abi bakr bin 'ahmad al'armawii t 682hi)
10- bayan alhaqi walisan alsadaqi, makhtut fi maktabat eatif 'afandi- turkia, biraqami: (1567).
albaghdadi ('iismaeil basha bin muhamad 'amin bin mir salim albabanii albaghdadii t 1339hi)
11- hadiat alearifin 'asma' almualifin wathar almusanafina, tabe bieinayat wikalat almaearif aljalilat fi matbaeatiha albahiat- 'iistanbul, 1951hi.
albandahi (fkhr aldiyn ealiin bin albadie albandahi t 657hi)
12- sharh almuqadimat fi eilm almantiqa, makhtut fi maktabat la lah li- turkia, biraqama: (2663).
albusnawi (muhamad bin musaa albusnawii alsarayiyu alshahir bighulamik t 1045hi)
13- sharh alrisalat alshamsiat fi alqawaeid almantiqiati, makhtut fi maktabat la lah li- turkia, biraqama: (2658).
altabriziu ('abu alfadayil yahyaa bin sharaf muhamad almadhhabii altabrizii t qabl 804hi)
14- almaqasid alsuniyat fi sharh alrisalat alshamsiati, makhtut fi maktabat muhamad easim bika- turkia, biraqami: (326).
altiftazani (saed aldiyn maseud bin eumar bin eabd allh altiftazaniu t 792hi)
15- sharh alshamsiat fi almantiqi, tahqiqu: jad allah basaam salih, dar alnuwr almubini- emman- al'urduni, altabeat al'uwlaa, 1432hi/ 2011m.
aljirjaniu (alsayid alsharif ealiin bin muhamad bin ealiin aljirjanii t 816hi)

16- hashiat ealaa tahrir alqawaeid almantiqiat fi sharh alrisalat alshamsiati, tashihu: muhsin bidarfar, manshurat bidar- qim, altabeat althaaniati, 1426h.

alkhuansariu (muhamad baqir bin zayn aleabidin bin jaefar almusawii alkhuansarii t 1313hi)

17- rawdat aljanaat fi 'ahwal aleulama' walsaadati, maktabat 'iismaeilyan- tahran- qum, 1390- 1392h.

alkhawanjii ('afdal aldiyn muhamad bin namur bin eabd almalik alkhawnjii t 646hi)

18- kashf al'asrar ean ghawamid al'afkar, taqdim watahqiqu: khalid alruwyhaba, muasasat pzhwhshy hakamat wafalsafat 'iiran- tahran, wamuasasat mutalaeat 'iislami danshgah azad birlin- 'almania, altabeat al'uwlaa, 1389hi/ 2010m.

aldisuqiu (muhamad bn 'ahmad bn earfat aldisuqii t 1230hi)

19- hashiat ealaa tahrir alqawaeid almantiqiat fi sharh alrisalat alshamsiati, matbaeat kurdistan aleilmiati- masir, altabeat al'uwlaa, 1327hi.

alraazi (taj aldiyn mahmud bin ealiin bin mahmud alhamsii almaeruf bitaj alraazi t 735hi)

20- almatalib alqudusiat fi sharh alrisalat alshamsiati, makhtut fi maktabat majlis alshuwraa al'iislami- 'iiran, biraqami: (8499).

alraazi (fakhr aldiyn muhamad bin eumar bin alhusayn alraazi t 606hi)

21- almulakhas fi almantiq walhikmatu, dirasat watahqiqu: da/ eabd allah muhamad 'iismaeil, wada/ 'ahmad sabir mustafaa, wada/ rajih hilal, markaz 'iihya' lilbuhuth waldirasati- alqahirati, altabeat al'uwlaa, 1442hi/ 2021m.

alraazi (qutab aldiyn muhamad bin muhamad alraazi almaeruf bialqutb altahtanii t 766hi)

22- tahrir alqawaeid almantiqiat fi sharh alrisalat alshamsiati, tashihu: muhsin bidarfar, manshurat bidar- qim, altabeat althaaniati, 1426h.
23- lawamie al'asrar fi sharh matalie al'anwari, sahhah waqadam lah waealaq ealayhi: 'abu alqasim alrahmani, muasasat pzhwhshy hakamat wafalsafat 'iiran- tahran, altabeat al'uwlaa, 1393hi.
alzirikliu (khayr aldiyn bin mahmud bin muhamad bin ealii bin faris alzariklii t 1396hi)
24- al'aelam qamus tarajim li'ashhur alrijal walnisa' min alearab walmustaeribin walmustashriqina, dar aleilm lilmalayini- bayrut- lubnan, altabeat alkhamisat eashrata, 2002m.
alsaawi (zin aldiyn eumar bn sahlan alsaawi t 540hi)
25- albasayir alnusayriat fi eilm almantiqa, taqdim wadabt wataeliqi: da/ rafiq aleajam, dar alfikr allubnani- bayrut- lubnan, altabeat al'uwlaa, 1993m.
alsamarqandi (shams aldiyn muhamad bin 'ashraf alhusaynii alsamarqandiu t bueda: 690hi)
26- aldurat albahiat fi sharh alrisalat alshamsiati, makhtut fi maktabat la lah li- turkia, biraqama: (2659).
27- sharh qistas al'afkar fi tahqiq al'asrar, makhtut fi maktabat raghib basha- turkia, biraqami: (903).
28- qistas al'afkar fi almantiqi, tashih wataqdim watahqiqu: 'asad allah falahi, muasasat pzhwhshy hakamat wafalsafat 'iiran- tahran, altabeat al'uwlaa, 1399hi.
alsinusi ('abu eabd allh muhamad bin yusif bn eumar alsanusii t 895hi)
29- sharh alsanusii ealaa mukhtasarih fi almantiqi, tashiha: muhamad salih muhamad 'akram, almatbaeat alkhayriati, 1292hi.
alsahrurdiu (shihab aldiyn yahyaa bin habash bin 'amirk alsahrurdi t 587hi)

30- altalwihatu, tarjamat watahqiqu: du/ 'ahmad kamil jihan, wada/ salih yalin, manshurat riasat jameiat almakhtutat alturkiati- 'iistanbul, altabeat al'uwlaa, 2019m.
31- almasharie walmutarahatu, tashihu: da/ maqsud muhamadi, wa'ashraf eali pwr, nashra: haqi yawran, altabeat al'uwlaa, 1385hi.
alsiyalkutiu (eabd alhakim bin shams aldiyn muhamad alsiyalkutii alhindii t 1067hi)
32- hashiat ealaa hashiat aljirjani ealaa tahrir alqawaeid almantiqiat fi sharh alrisalat alshamsiati, matbaeat kurdistan aleilmiati- masr, altabeat al'uwlaa, 1327hi.
shams aldiyn (du/ muhamad shams aldiyn 'iibrahim salim t 1413hi)
33- taysir alqawaeid almantiqiat sharh lilrisalat alshamsiati, matbaeat dar altaalifi- masira, altabeat althaalithata, 1386hi/ 1967m.
alsafadiu (slah aldiyn khalil bin 'aybik bin eabd allh alsafadii t 764hi)
34- alwafi balufyati, tahqiq waetina'a: 'ahmad al'arnawuwta, waturki mustafaa, dar 'iihya' alturath alearabii- bayrut- lubnan, altabeat al'uwlaa, 1420hi/ 2000m.
aleataar ('abu alsaeadat hasan bin muhamad aleataar t 1250hi)
35- hashiat ealaa altadhhib sharh tahdhib almantiq walkalami, matbaeat mustafaa albabi alhalabii wa'awladuhu- masr, 1355hi/ 1936m.
alkatbiu (njam aldiyn ealiin bin eumar bin ealiin alqazwinii alkatibii t 675hi)
36- bahr alfawayid fi sharh eayn alqawaeidi, makhtut dimn majmueat fi maktabat raghib basha- turkia, biraqami: (1481/3).
37- jamie aldaqayiq fi kashf alhaqayiqi, dirasatan watahqiqu: da/ eabd allah muhamad 'iismaeil, wada/

rayid eabd aljawad rabiei, ealam li'iihya' alturath walkhadamat alraqamiat- landan- masr, wadar aldiya'- alkuaytu, altabeat al'uwlaa, 1444hi/ 2023m.

38- alrisalat alshamsiat fi alqawaeid almantiqiati, taqdim watahlil wataeliq watahqiqu: du/ mahdi fadl allah, almarkaz althaqafiu alearabia- aldaar albayda'- bayrut, altabeat al'uwlaa, 1998m.

39- sharh almawadie almushkilat min alrisalat alshamsiat fi alqawaeid almantiqiati, makhtut fi maktabat fadil 'ahmad basha- turkia, biraqami: (1612/1).

40- sharh kashf al'asrar ean ghawamid al'afkari, makhtut fi maktabat jar allah- turkia, biraqami: (1418).

41- eayn alqawaeidi, tahlil watahqiqi: salman suju, risalat majstir- maehad aleulum aliajtimaeiati- jamieat 'iistanbul, 2019m.

42- almufasal fi sharh almuhasili, tahqiqu: 'a/ eabd aljabaar 'abu sininata, murajieat watadqiqu: mu/ muhamad 'akram 'abu ghush, al'aslayn lildirasat walnashra, wakalam lilbuhuth wal'iielami, bidun raqm tabe watarikhi.

43- almansis fi sharh almulakhas, makhtut fi maktabat shahid eali basha- turkia, biraqami: (1680).

kahala (eumar rida kahalat t 1408hi)

44- muejam almualifin tarajim musanafi alkutub alearabiati, muasasat alrisalati- bayruta, altabeat al'uwlaa, 1414hi/ 1993m.

alkashy (zin aldiyn eabd alrahman bin muhamad alkishii t 661hi)

45- hadayiq alhaqayiqi, makhtut fi maktabat fadil 'ahmad basha- turkia, biraqami: (864).

46- almujaz fi almantiqa, makhtut dimn majmueat fi kitabikhanih majlis shuraa mili- 'iiran, biraqami: (9463).

almahaliyu ('ahmad almahaliy)

47- tanwir almashriq sharh tahdhib almantiqa, matbaeat alsaeadati- masira, altabeat al'uwlaa, 1331hi/ 1913m.

almalwi (shihab aldiyn 'ahmad bin eabd alfataah bin yusuf almalawii t 1181hi)

48- alsharh alkabir ealaa alsilam almunwaraq fi eilm almantiqa, aetanaa bihi: hatim bin yusif almaliki, dar aldiya'i- alkuayt, altabeat al'uwlaa, 1440hi/ 2019m.

49- allali almanthurat ealaa nuzum almuajahati, dimn kitabi: risalatan fi almuajahat almantiqiati, maktab 'iihya' alturath al'iislami- mushyakhatan al'azhar alsharif, altabeat al'uwlaa, 1443hi/ 2022m.

almibdhi (hsin bin muein aldiyn almibdhi almaeruf biqadi mir t 910hi)

50- sharh alrisalat alshamsiat fi alqawaeid almantiqiati, tabeat hajariata, 1289hi.